



Picture Source: Flickr.com



عام على الأزمة القطرية - الخليجية التداعيات على مستقبل منظمة "مجلس التعاون الخليجي"

أحمد محمد أبو زيد

عام على الأزمة القطرية - الخليجية

التداعيات على مستقبل منظمة "مجلس التعاون الخليجي"

أحمد محمد
أبو زيد

طالب دكتوراة بكلية العلاقات
الدولية، جامعة سانت أندروز
(اسكتلندا، المملكة المتحدة)

يونيو/حزيران ٢٠١٨

حول معهد الأصفرى فى الجامعة الأميركية فى بيروت






لذا، يعمل المعهد على دعم الوعي العام بدور المجتمع المدني لرصد وتحليل أشكال المبادرات المدنية المختلفة فى مجالات القانون والحكومة والثقافة وإدارة الصراعات فى المنطقة، ويحاول نشر أنماطاً جديدة لتثمين هذه المبادرات عبر عقد الاجتماعات الشهرية والندوات والمحاضرات وورش العمل والمؤتمرات والندوات، فضلاً عن المدونة الخاصة بالمعهد، بالإضافة إلى مطبوعات المركز.

ويعدّ معهد الأصفرى شريكاً فاعلاً بالجامعة الأميركية فى بيروت، يشارك فى إثراء التزام الجامعة بخدمة وتثقيف والتفاعل مع المجتمع اللبناني، ويقوم المعهد حالياً بتطوير اختصاص ثانوي عن المجتمع المدني والفعل الجماعي على مستوى التعليم العالي. وأخيراً وليس آخراً، يقوم المعهد بتنمية برامج البحثية الثلاث: المجتمع المدني والقانون والحكومة؛ الثقافة كمقاومة؛ المجتمع المدني فى سياقات النزاع وما بعد النزاع.

يسعى معهد الأصفرى للمجتمع المدني والمواطنة، وهو مركز أبحاث للعلوم الاجتماعية عن المنطقة العربية، إلى تمكين الجسور بين الأكاديميين والنشطاء وصانعي السياسات وعموم المهتمين لإستكشاف كافة الأشكال التقليدية أو المبتكرة لدعم عمليات الديمقراطية التشاركية، ومساءلة عمليات صنع السياسات المحلية، لتحفيز جهود المجتمع المدني وتكريس مبادئ المواطنة الفعّالة فى العالم العربي.

فى هذا الإطار، يركّز المعهد على تنظيم ورش وبرامج عمل تدريبية للشباب والمحفيين والنشطاء إلى جانب قيامه بمهام البحث الأكاديمي وإنتاج المعرفة داخل وخارج الجامعة الأميركية فى بيروت، كما يقوم المعهد بتنظيم فرق بحثية جماعية فى مجالات متعلّقة بالمشاركة السياسية والمساءلة والحكومة الرشيدة؛ إضافة إلى إصدار توصيات لدعم مشاركة المواطنين والمواطنات، وتعزيز دور المجتمع المدني فى الوساطة والمداولات والتنظيم الذاتي.

P.O. Box 11-0236 Riad El Solh,
Beirut 1107 2020, Lebanon
www.aub.edu.lb/asfari

 +961-1-350 000-1 ext 4469
 asfariinst@aub.edu.lb
 ActiveArabVoices.org
  AsfariInstitute

Bridging Academia and Activism

ملخص

في الخامس من يونيو/حزيران ٢٠١٧، قررت كل من المملكة العربية السعودية، ومملكة البحرين، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وجمهورية مصر، وتبعها دول أخرى، قطع العلاقات الدبلوماسية مع دولة قطر، بعدما رأت هذه الدول أنّ الدوحة تنتهج سياسات حاضنة للعديد من الجماعات الإرهابية والطائفية التي تستهدف ضرب الاستقرار في المنطقة. إلا أنّ الأزمة القطرية - الخليجية بدأت في الخروج إلى لعلن في مارس/آذار ٢٠١٤ عندما قامت كل من الإمارات والسعودية والبحرين بسحب سفرائها من الدوحة بسبب ما وصفوه بـ «عدم التزام الدوحة بقرارات تم التوافق عليها سابقاً داخل منظمة «مجلس التعاون الخليجي»». أسفرت الأزمة عن تشرذم داخل المنظمة الأخيرة، لهذا يقوم الباحث «أحمد أبو زيد» برصد التغييرات التي أوقعتها في عدد من المؤشرات، وذلك في ورقة بحثية تحت عنوان، «عام على الأزمة القطرية - الخليجية: التداعيات على مستقبل منظمة «مجلس التعاون الخليجي»». ويخلص «أبو زيد» إلى أنّ الخلاف الخليجي يدور حول من يقود قاطرة «مجلس التعاون»، إذ أنّ الأزمة هنا بالأساس هي أزمة تحديد ماهية مصالح دول الخليج العربية في المنطقة، وكيف السبيل لتحقيقها.

قائمة المحتويات

2 دول معهد الأصفري في
الجامعة الأميركية في بيروت

5 ملخص

8 نظرة عامة

9 الأزمة الخليجية ٢٠١٧:
الإرهابات والتطورات

- 16** قرار قطع العلاقات مع قطر:
الحيثيات والمسوغات
- 21** السياقات الدولية والاقليمية
- 28** محصلات ونتائج الأزمة
- 31** سيناريوهات مستقبلية
- 39** الخاتمة

تنطلق الورقة من فرضية مؤداها «أنّ الأزمة الحالية التي تفجرت بين كل من قطر والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين في الخامس من يونيو/ حزيران ٢٠١٧ لم تكن وليدة اللحظة، بل وليدة التناقضات والتضارب في المصالح والقيم والمسااعي الاستراتيجية التي تسعى دول مجلس التعاون لتحقيقه». هذا التناقض بدأ ربما قبيل اندلاع ثورات الربيع العربي، الذي لم يكن سوى قمة جبل الاختلافات التي ظهرت على السطح بين أضلاع مثلث القوى في المنطقة، وأنها بالأساس خلاف حول الطريقة وطبيعة السياسات التي يتوجب توظيفها وانتهاجها للمساهمة في إعادة تشكيل المنطقة العربية عقب التحول الجذري الذي أحدثته بها ثورات الشعوب العربية المجهضة من ناحية، وعلى آليات ووسائل تأمين وصون الأمن الاستراتيجي الخليجي والإقليمي وتقوية القدرات الذاتية للدول العربية على مواجهة المخاطر التي تفرضها عليها البيئات الخارجية (خصوصاً في ما يتعلق بسبل مكافحة الإرهاب وإنهاء النزاعات الإقليمية والحروب الأهلية التي تغذيها التدخلات السافرة من جانب بعض القوى الإقليمية والدولية، تركيا وإيران وروسيا على وجه التحديد، بما يهدد بانهيار النظام الإقليمي العربي والخليجي، والأطر المؤسسية الخاصة بها، ونعني تحديداً «جامعة الدول العربية» ومنظمة «مجلس التعاون الخليجي».

لفهم تبعات وعواقب ومآلات الأزمة الراهنة (التي تعني بالتعريف تحول مفاجئ في الموقف الحالي أو القائم) التي تمر بها منظمة «مجلس التعاون الخليجي»، فإننا سنركز بالأساس على رصد التغييرات التي وقعت في عدد من المؤشرات بما سيساعدنا على فهم وتفسير الأزمة الراهنة التي تمرّ بها منظمة «مجلس التعاون الخليجي»، التي نجحت في الاستمرار كل هذه الفترة والفاكك من مصير الفشل أو الجمود والعجز الذي باتت تتسم به كافة محاولات التكامل الاقليمي العربي. إذ لا يمكن في رأينا فهم الصراع (الذي يعني تفاعلات قسرية علانية هدفها إرغام بعض الأطراف على انتهاج سلوك سياسي معين عن طريق ممارسة الإكراه المادي والمعنوي عليها) بين دول الخليج في دورته الحالية من دون ربط الأحداث وفهم الصيرورات، بدلاً من التركيز على معرفة الآن الراهنة، المقطوعة عن أمس وغير المرتبطة بالغد. ومن ناحية أخرى، البعد عن المنطق الصوري الذي يرى العالم (والمنطقة) بشكله المبسط، حيث الانحيازات واضحة لأنها محددة مسبقاً (بين الأختيار والأشرار) ولكن عبر التحليل المادي الداعي لفهم الواقع، ودراسة التكوين الاقتصادي العالمي والمحلي، وفهم التناقضات وأشكال الصراع المختلفة.

الأزمة الخليجية ٢٠١٧: الإرهابات والتطورات

جمع الفرقاء في الرياض في شهر نوفمبر/ كانون الثاني ٢٠١٤، حيث وافق أمير قطر الشيخ «تميم بن حمد» على مفض بتغيير سياسات بلاده التي بدا أنها تلاقي اعتراضًا خليجيًا واضحًا بعد تدخل الملك السعودي الراحل الملك «عبد الله بن عبد العزيز» لإنهاء الأزمة الخليجية، ونصيحة الشيخ «محمد بن زايد» للشيخ «تميم» بعدم خسارة السعودية لصالح مكاسب وهمية توعد بها طهران^١. عُرف هذا الاتفاق إعلاميًا باسم «اتفاق الرياض التكميلي»، حيث وافقت قطر على القيام بما يلي^٢:

(١) عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي من دول «مجلس التعاون الخليجي» بشكل مباشر أو غير مباشر، وعدم إيواء أي من مواطني المجلس أو تشجيع ممن لهم نشاط يتعارض مع أنظمة دولته إلا بعد موافقة دولته، وعدم دعم الفئات المارقة المعارضة لدولها، وعدم دعم الإعلام المعادي.

(٢) عدم دعم الاخوان المسلمين أو أي من المنظمات أو التنظيمات أو الأفراد الذين يهددون أمن دول «مجلس التعاون»

بدأت الأزمة في الخروج للعلن في مارس/ آذار ٢٠١٤ عندما قامت كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين بسحب سفرائها من الدوحة بسبب ما وصفوه بـ «عدم التزام الدوحة بقرارات تم التوافق عليها سابقًا (اتفاق الرياض ٢٠١٣) داخل منظمة «مجلس التعاون الخليجي»» وردًا على ما أسمته هذه الدول بـ «سياسات قطر الحاضنة للعديد من الجماعات الارهابية والطائفية التي تستهدف ضرب الاستقرار في المنطقة»، وخصوصًا في ما يتعلق بـ (١) مهاجمة النظم الخليجية الصديقة في إشارة لما تقوم به قناة «الجزيرة»؛ (٢) الموقف من الأحداث الجارية في مصر، أي الموقف من الانقلاب العسكري؛ (٣) العلاقات مع جماعة «الإخوان المسلمون» التي تعتبرها الإمارات جماعة إرهابية؛ (٤) طبيعة ونوعية العلاقات مع إيران.

حاولت بعض الأطراف الخليجية (ممثلةً بدولة الكويت) التوسط من أجل الوصول لتسوية للأزمة الخليجية، وبعد ما يقارب من سبعة أشهر من الجهود الدبلوماسية والزيارات التي قام بها أمير الكويت الشيخ «جابر الأحمد الصباح» بين العواصم الخليجية الأربعة، نجح في

^١ سياسات قطر الداعمة للإرهاب تقودها إلى العزلة. البيان (٦ يونيو ٢٠١٧). متاح على الرابط الإلكتروني التالي <https://www.albayan.ae/one-world/arabs/2017-06-06-1.2968893>

قطر وتمويل الإرهاب من شبه الجزيرة إلى «النصرة». سكاى نيوز، (٥ يونيو ٢٠١٧). متاح على الرابط التالي:

<https://www.skynewsarabia.com/middle-east/953612-%D9%82%D8%B7%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%95%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8-%D8%B4%D8%A8%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B5%D8%B1%D8%A9>

^٢ الكشف عن دور محمد بن زايد في إنهاء أزمة قطر السابقة. موقع سبوتنيك نيوز، (٣٠ يوليو ٢٠١٧). متاح على الرابط الإلكتروني التالي: <https://sptnkne.ws/fbhB>

^٣ حصريا CNN تنشر الوثائق السرية التي تساعد على فهم الأزمة القطرية. سي ان ان بالعربي، (١٠ يوليو ٢٠١٧). متاح على الرابط التالي: <https://arabic.cnn.com/middle-east/2017/07/10/secret-documents-qatar-crisis-gulf-saudi>

العربية السعودية، التي بدأت تشهد تغييرات هيكلية في منظومة السلطة وهيكل القوة السياسية بإزاحة ولي العهد «محمد بن نايف»، وتصعيد ولي ولي العهد وابن الملك الحالي «محمد بن سلمان» (٣٢ سنة) الذي يبدو أنه أقرب لبوصلة أبوظبي أكثر من بوصلة الدوحة، وهو الأمر الذي جعل قناة «الجزيرة» (وبقية أجهزة الإعلام التابعة لقطر) تشن هجوماً حاداً على ولي العهد وعلى سياساته الداخلية، وخصوصاً في اليمن^٥.

كذلك استمرت سياسات قطر العدائية تجاه دولة الإمارات، التي رأت قطر أنها تسعى جدياً لإزاحتها عن المشهد الإقليمي، حيث بدأت أبوظبي بتقليل حجم مشاركة قطر في التشاورات واللقاءات الهادفة لإدارة الأزمات والنزاعات الإقليمية. وكثيراً ما قام مسؤولون إماراتيون بمهاجمة سياسات قطر واتهامها بتمويل الإرهاب والعمل على زعزعة أمن واستقرار المنطقة وتعطيل مساعي التسوية والوفاق في دول مثل اليمن والبحرين ومصر وليبيا^٦.

واستقرارها عن طريق العمل المباشر أو عن طريق محاولة التأثير السياسي.

(٣) عدم تقديم الدعم لأي فئة كانت في اليمن ممن يشكلون خطراً على الدول المجاورة لليمن.

ظلت العلاقات منذ توقيع الاتفاق فاترة، وإن بدا هناك تحفراً مكتوماً بين كل من أبوظبي والدوحة والمنامة على وجه الخصوص. بينما ساهم تغيير القيادة في المملكة العربية السعودية عقب وفاة الملك «عبد الله بن عبد العزيز» (في يناير/كانون الثاني ٢٠١٥) ومجيء الملك «سلمان بن عبد العزيز»، وزيارته لقطر في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦ في التخفيف من حدة التوتر بين العواصم الخليجية الأربعة، حيث تم التوافق على تخفيف التأييد القطري للجماعات المتطرفة في كل من مصر ولبنان وسوريا وفلسطين، وغيرها من الموضوعات الخلافية بين الدولتين وبقية دول منظمة «مجلس التعاون الخليجي»^٤.

ظلّ الوضع مأزوماً خلال الشهور اللاحقة لـ «اتفاق الرياض» لاستمرار الهجوم القطري على سياسات دول الخليج، وخصوصاً في المملكة

^٤ الملك سلمان يصل الدوحة في إطار جولته الخليجية. الجزيرة نت، (5 ديسمبر 2016). متاح على الرابط الإلكتروني التالي:

<http://www.aljazeera.net/news/arabic/2016/12/5/%25D8%25A7%25D9%2584%25D9%2585%25D9%2584%25D9%2583-%25D8%25B3%25D9%2584%25D9%2585%25D8%25A7%25D9%2586-%25D9%258A%25D8%25A8%25D8%25AF%25D8%25A3-%25D8%25A3%25D9%2588%25D9%2584-%25D8%25B2%25D9%258A%25D8%25A7%25D8%25B1%25D8%25A9-%25D8%25B1%25D8%25B3%25D9%2585%25D9%258A%25D8%25A9-%25D9%2584%25D9%2582%25D8%25B7%25D8%25B1&prev>

^٥ خديجة بن قنة تهاجم محمد بن سلمان. قناة العالم، (٨ ديسمبر ٢٠١٧). متاح على الرابط الإلكتروني التالي:

www.alalam.ir/news/3229136

^٦ قرقاش: قطر انفقت المليارات على دعم الإهاب. الإمارات اليوم، (١٧ يوليو ٢٠١٧). متاح على الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.emaratalyout.com/politics/issues/severe-ties-with-qatar/2017-07-17-1.1011894>

جاءت حادثة اختطاف حوالي ٢٦ شخص ينتمون للعائلة المالكة القطرية في العراق في أبريل/نيسان ٢٠١٧ أثناء رحلت للصيد جنوب العراق، واضطرار الدوحة لدفع ما يقارب السبعمئة مليون دولار لإحدى الجماعات الإرهابية في العراق لتخليص الرهائن وتحريرهم، بمثابة الدليل الدامغ الذي ارتكزت عليه كل من الإمارات والسعودية للتدليل على مساندة وتمويل قطر للجماعات الإرهابية.^٧

وكانت «القمة العربية - الإسلامية - الأمريكية» التي عقدت في الرياض في مايو/أيار ٢٠١٧ نقطة انفجار الأزمة بين الدول الثلاثة، حيث تحدث الملك «سلمان» عن ضرورة عزل الدول المساندة للإرهاب دون أن يسمي قطر (وإن ذكر إيران) وتحدث الرئيس المصري «عبد الفتاح السيسي» عن ضرورة مكافحة كافة وسائل تمويل الإرهاب والتطرف في العالم، ودعا الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى القضاء على التطرف وقهر قوى الإرهاب.^٨

كانت الإشارة التي لا يمكن إغفالها هي قيام ولي عهد أبوظبي، الشيخ «محمد بن زايد آل نهيان»، بمخالفة البرتوكول

وتدخله وإزاحته بكتفه للخلف أمير قطر الشيخ «تميم بن حمد»، واتخاذ موقعه بجوار الرئيس الأمريكي «ترامب» عند اختتام أعمال القمة والتقاط الصور التذكارية^٩، وهو السلوك الذي اعتبره الكثيرون تعبيراً عن العلاقات المتوترة، وروح العداء السائدة بين كل من أبوظبي والدوحة.

عقب انتهاء القمة، وتحديداً في الثالث والعشرين من مايو/أيار ٢٠١٧ نقلت وكالة الأنباء القطرية تصريحات (قيل إنها منسوبة) للأمير قطر، دافع فيها عن بلاده وعن سياساتها ضد التهم الموجهة إليها، سواء بدعم جماعات إرهابية، ورفض تصنيف جماعات مثل «الإخوان المسلمون»، و«حزب الله» اللبناني، و«حركة المقاومة الإسلامية» (حماس) كجماعات إرهابية. كما دافع عن سياسات بلاده المقربة من إيران، قائلاً إنّه «نظراً إلى ما تمثله إيران من ثقل إقليمي وإسلامي لا يمكن تجاهله»!^{١٠} لاحقاً أنكرت قطر تمامًا صدور هذه التصريحات عن الأمير، وذكر بعض المسؤولون القطريون تعرّض موقع الوكالة القطرية وحسابها على موقع «تويتر» للاختراق الإلكتروني.^{١١}

^٧ . Robert Worth: "Kidnapped Royalty Become Pawns in Iran's Deadly Plot". The New York Times Magazine, (March 14, 2018). Available at:

<https://www.nytimes.com/2018/03/14/magazine/how-a-ransom-for-royal-falcons-reshaped-the-middle-east.html>

^٨ خطاب ترامب في القمة العربية الإسلامية الأمريكية (النص الكامل). سي ان ان عربي، (٢٢ مايو ٢٠١٧). متاح على الرابط الإلكتروني التالي:

<https://arabic.cnn.com/middle-east/2017/05/22/trump-arab-islamic-american-summit-riyadh-full-speech>

^٩ محمد عثمان: كتف بن زايد: القصة الكاملة للانقلاب الخليجي على قطر. أضاءات، (٢٠ مايو ٢٠١٧). متاح على الرابط الإلكتروني التالي:

<https://www.ida2at.com/muhammad-ben-zayed-coup-qatar/>

^{١٠} أمير قطر: لا حكمة في عداء إيران وعلاقتنا جيدة بإسرائيل - العربية نت، (٢٤ مايو ٢٠١٧). متاح على الرابط الإلكتروني التالي:

<http://ara.tv/297wr>

^{١١} موقع وكالة الأنباء القطرية «يتعرض للاختراق» والدوحة تنفي تصريحات نسبت للأمير تميم. بي بي سي عربي، (٢٤ مايو ٢٠١٧). متاح على

الرابط الإلكتروني التالي:

<http://www.bbc.com/arabic/middleeast-40026894>

^{١٢} الامارات تقرر قطع العلاقات مع قطر. الاتحاد، (٥ يوليو ٢٠١٧). متاح على الرابط الإلكتروني التالي:

<http://www.alittihad.ae/details.php?id=32863&y=2017>

تبع إعلان كل من الإمارات والسعودية والبحرين، قيام كل من مصر وليبيا واليمن وموريتانيا بإعلان قطع علاقاتها الدبلوماسية مع قطر، وأعلن الأردن تخفيض التمثيل القطري والغاء تصريح مكتب «الجزيرة». كما أعلنت قيادة تحالف دعم الشرعية في اليمن إنهاء مشاركة دولة قطر في التحالف بسبب «ممارساتها التي تعزز الإرهاب، ودعمها تنظيمات في اليمن ومنها القاعدة وداعش، وتعاملها مع الميليشيات الانقلابية في اليمن مما يتناقض مع أهداف التحالف التي من أهمها محاربة الإرهاب»^{١٤}.

من جانبها، وردًا على هذه الاتهامات، قامت دولة قطر بالإعراب عن أسفها للقرار الذي اتخذته الدول الاعضاء في منظمة «مجلس التعاون». وصرحت وزارة الخارجية القطرية بأنّ الاتهامات الموجهة لدولة قطر ليس لها مسوغات شرعية وأن الهدف منها «فرض وصاية على سيادة دولة قطر»، وبأن الاجراءات التي قامت باتخاذها هذه الدول ضدها غير مبررة. وجددت القول بالتزامها بميثاق «مجلس

بسبب الضبابية واستمرار التلاسن والحملات الإعلامية العدائية بين دول الخليج وتبادل الاتهامات، قامت كل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين، بتصعيد الخلاف والأزمة الممتدة بينها وبين دولة قطر ليصبح صراعًا جليًا وعلنيًا، عندما أعلنت الدول الثلاثة في الخامس من يونيو/حزيران ٢٠١٧ قطع العلاقات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية (وحتى الشعبية). وكان الداعي أو المسوغات التي ذكرتها هذه الدول لقطع علاقاتها مع دولة قطر أنها، أي قطر، ما زالت «مستمرة في سياساتها التي تزعزع أمن واستقرار المنطقة، والتلاعب والتهرب من الالتزامات والاتفاقيات، ومواصلة دعمها واحتضانها للتنظيمات الإرهابية والمتطرفة والطائفية، وعلى رأسها جماعة «الإخوان المسلمون»، ودعمها للجماعات الإرهابية المدعومة من إيران» على حد قول جريدة «الاتحاد» الإماراتية^{١٥}.

^{١٤} الامارات تقرر قطع العلاقات مع قطر. الاتحاد، (0 يوليو ٢٠١٧). متاح على الرابط الالكتروني التالي:

<http://www.alittihad.ae/details.php?id=32863&y=2017>

^{١٥} السعودية والإمارات والبحرين ومصر تقطع علاقاتها كافة مع قطر. الحياة، (0 يونيو، ٢٠١٧). متاح على الرابط الالكتروني التالي

<http://www.alhayat.com/article/868275>

الأردن يقرر خفض مستوي التمثيل الدبلوماسي مع قطر ويسحب ترخيص قناة الجزيرة. فرنسا ٢٤، (١٢ يونيو ٢٠١٧). متاح على الرابط

الالكتروني التالي

<http://www.france24.com/ar/20170606>

^{١٤} تحالف دعم الشرعية في اليمن ينهي مشاركة قطر. الشرق الأوسط، (0 يونيو ٢٠١٧). متاح على الرابط الالكتروني التالي

<https://aawsat.com/home/article/943976>

التعاون الخليجي» واحترامها لسيادة الدول الأخرى وعدم تدخلها في شؤونها الداخلية، كما أكدت أنها تقوم بدورها كأى دولة أخرى في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف!^{١٥}

أعلنت دول الحصار الأربعة (أو «الرباعي العربي» كما تطلق عليه وسائل الاعلام الاماراتية والسعودية) أن الأزمة بينها وبين دولة قطر يمكن أن تنتهي فوراً إذا أعلن النظام القطري التزامه بتنفيذ المطالب الثلاثة عشر التي سلمها له الوسيط الكويتي في تاريخ ٢٢ يونيو/ حزيران ٢٠١٧ وتم تسريبها من الجانبين لوسائل الإعلام، خلال فترة لا تتعدى عشرة أيام!^{١٦}

عقب تسليم أمير الكويت المطالب لأمير قطر، وانقضاء مهلة العشرة أيام التي حددتها دول المقاطعة للرد على هذه المطالب، وطلب الكويت مد المهلة لثمانية وأربعين ساعة أخرى، لم توافق قطر على أية من هذه المطالب ورأت فيها مطالب «غير واقعية وغير قابلة للتطبيق»، إلى جانب انتهاكها للسافر لمبدأ السيادة واستقلالية القرار السياسي للدوحة، ناهيك عن أنها تضرب مشروع السياسة الخارجية القطرية في القلب، بإعلانها ببساطة التخلي عن أجندتها الخارجية بصورة شبه كاملة. وهو الأمر الذي دفعها لتنشيط دبلوماسيتها لاستقطاب الدعم الدولي والخارجي لموقفها،

^{١٥} أول خطاب لأمير قطر يتناول الأزمة الخليجية، الجزيرة نت، (٢١ يوليو ٢٠١٧). متاح على الرابط الالكتروني التالي
<http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/7/21/%D8%A3%D9%88%D9%84-%D8%AE%D8%B7%D8%A7%D8%A8-%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1-%D9%82%D8%B7%D8%B1-%D9%8A%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%8B%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9>

^{١٦} قطر تنفي الادعاءات بدعم وتمويل منظمات متطرفة، الشرق، (٢١ يناير ٢٠١٥). متاح على الرابط الالكتروني التالي
<https://www.al-sharq.com/article/21/01/2015/%D9%82%D8%B7%D8%B1-%D8%AA%D9%86%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AF%D8%B9%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D9%88%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84-%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%AA%D8%B7%D8%B1%D9%81%D8%A9>

^{١٧} تضمنت هذه المطالب (١) إغلاق قناة الجزيرة، (٢) قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران وطرد أي عنصر من الحرس الثوري الإيراني موجود على أراضيها، والامتناع عن ممارسة أي نشاط تجاري يتعارض مع العقوبات الأميركية على طهران، (٣) إغلاق القاعدة العسكرية التركية في قطر وإيقاف أي تعاون عسكري مع أنقرة (٤) علاقات قطر بالإخوان المسلمين ومجموعات أخرى منها حزب الله وتنظيم القاعدة وتنظيم داعش، (٥) الامتناع عن تجنيس مواطنين من السعودية والإمارات والبحرين ومصر، وطرد من سبق أن جنسيتهم، وذلك كجزء من التزامها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول، (٦) تسليم كل الأشخاص المطلوبين للدول الأربع بتهم إرهابية، (٧) وقف أي دعم لأي كيان تصنفه الولايات المتحدة كيانا إرهابيا، (٨) تقديم معلومات تفصيلية عن كل وجوه المعارضة، من مواطني الدول الأربع، الذين تلقوا دعما منها، (٩) التعويض عن الضحايا والخسائر كافة وما فات من كسب للدول الأربع، بسبب السياسة القطرية خلال السنوات السابقة، (١٠) اعلان قطر التزامها بان تكون دولة منسجمة مع محيطها الخليجي العربي على كافة الأصعدة، بما يضمن الأمن القومي الخليجي والعربي وقيامها بتفعيل اتفاق الرياض لعام ٢٠١٣ وأنفاق الرياض التكميلي ٢٠١٤، (١١) تسليم كافة قواعد البيانات الخاصة بالمعارضين الذين قامت بدعمهم وكذلك إيضاح كافة أنواع الدعم الذي قدم لهم، (١٢) إغلاق كافة وسائل الاعلام التي تدعمها قطر بشكل مباشر او غير مباشر، (١٣) أن يتم أعداد تقارير متابعة دورية مرة كل شهر للسنة الأولى ومرة كل ثلاثة أشهر للسنة الثانية، ومرة كل سنة لمدة عشر سنوات. وثيقة تكشف مطالب دول الحصار من قطر، الجزيرة نت، (٢٣ يوليو ٢٠١٧). متاح على الرابط

الالكتروني التالي

<http://www.aljazeera.net/news/arabic/2017/6/23/%25D9%2588%25D8%25AB%25D9%258A%25D9%2582%25D8%25A9-%25D9%2585%25D8%25B3%25D8%25B1%25D8%25A8%25D8%25A9-%25D8%25AA%25D9%2583%25D8%25B4%25D9%2581-%25D9%2585%25D8%25B7%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25A8-%25D8%25AF%25D9%2588%25D9%2584-%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25AD%25D8%25B5%25D8%25A7%25D8%25B1-%25D9%2585%25D9%2586-%25D9%2582%25D8%25B7%25D8%25B1&prev>

والترويج لمظلوميتها وتعرضها لعدوان صارخ على سيادتها القانونية بفرض حصار اقتصادي غير شرعي ومخالف لقواعد وأعراف القانون الدولي^{١٧}. على صعيد آخر، قامت الدوحة بتصعيد حملتها الإعلامية العدائية تجاه دول المقاطعة. عن اجتماع الوزراء كانت على النحو التالي^{١٨}:

(١) التزام مكافحة التطرف والإرهاب بصورهما كافة، ومنع تمويله أو توفير الملاذات الآمنة لها.
 (٢) إيقاف أعمال التحريض وخطاب الحش على الكراهية والعنف.
 (٣) الالتزام الكامل بـ «اتفاق الرياض» (٢٠١٣) والاتفاق التكميلي (٢٠١٤) في إطار «مجلس التعاون الخليجي».
 (٤) الالتزام بمخرجات «القمة العربية - الاسلامية - الأمريكية»، التي عقدت في الرياض (مايو/أيار ٢٠١٧).
 (٥) الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية ودعم الكيانات الخارجة عن القانون.

هذا التصعيد والتحدي القطري لقرار دول الحصار دفع بهذه الدول للإعلان عن أنّ المطالب باتت لاغية، وأنه لا ضرر في استمرار الأزمة مع قطر لسنوات ولسنوات قادمة، على حد قول «عادل الجبير» وزير الخارجية السعودي، و«أنور قرقاش» وزير الدولة الإماراتي، وأنّ دول الحصار «ستتخذ كل الإجراءات والتدابير السياسية والاقتصادية والقانونية بالشكل الذي تراه وفي الوقت المناسب» للتعامل مع مواقف وسياسات قطر^{١٩}.

بسبب رفض قطر لهذه المطالب، اجتمع وزراء خارجية دول المقاطعة الأربعة في القاهرة للتباحث في موقف قطر الراض لمحاولة حل الأزمة. وفي الخامس من يوليو/تموز ٢٠١٧،

^{١٧} الحصار مخالف للقانون الدولي، الوطن القطرية، (٢٨ أغسطس ٢٠١٧). متاح على الرابط الالكتروني التالي

<http://www.al-watan.com/news-details/id/94145/d/20170828%20class=%20class>

^{١٨} السعودية وحلفاؤها: قطر أفشلت الجهود الدبلوماسية والمطالب أصبحت بحكم الملغاة. فرنسا ٢٤، (٧ يوليو ٢٠١٧). متاح على الرابط

الالكتروني التالي

<http://www.france24.com/ar/20170707>

الجبير: لا ضير من استمرار أزمة قطر والحديث عن تقارب سعودي إيراني «مضحك». بي بي سي عربي، (٥ سبتمبر ٢٠١٧). متاح على الرابط

الالكتروني التالي

<http://www.bbc.com/arabic/middleeast-41169061>

^{١٩} نص البيان المشترك للدول الداعية لمكافحة الإرهاب بشأن قطر. سكاى نيوز، (٦ يوليو ٢٠١٧). متاح على الرابط الالكتروني التالي

<https://www.skynewsarabia.com/middle-east/962227>

في الدوحة وتواجد الحرس الثوري الإيراني). وهو الأمر الذي جعل هذه الأزمة علامة فارقة في تاريخ علاقات الدول الأعضاء في منظمة «مجلس التعاون الخليجي»، فهي الأولى من نوعها في تاريخ المنظمة التي يكون فيها التهديد قادمًا من داخل المنظمة ذاتها وليس من الخارج كما كان الوضع دائمًا في منطقة الخليج من ناحية. كما أنها - أي هذه الأزمة - الأولى التي تتجاوز غيرها الخلافات بين أعضاء منظمة «مجلس التعاون» بُعدها المحلي (الخليجي) لتكون أزمة اقليمية ودولية، بتدخل الأطراف الخارجية فيها.

6) مسؤولية دول المجتمع الدولي كافة في مواجهة كل أشكال التطرف والإرهاب بوصفها تمثل تهديدًا للسلام والأمن الدوليين.

منذ ذلك الوقت، لم يحدث أي تطور رئيسي في جهود حل الأزمة الخليجية. حيث ظل كل طرف متمسكًا بمطالبه ومواقفه بصورة فيها شبهة تعنت ولا مبالاة بالتداعيات الجسيمة التي أحدثتها الأزمة. ولعل أهمها هو اتساع نطاق التدخل الخارجي في الخليج بصورة فجّة ممثلة بوجود قواعد وتواجد عسكري مادي داخل أحد العواصم الخليجية (القاعدة التركية

**التصعيد والتحدي القطري لقرار دول الحصار دفع
بهذه الدول للإعلان عن أن المطالب باتت لاغية**

قرار قطع العلاقات مع قطر: الحيثيات والمسوغات

٢) الدعم القطري للجماعات الإرهابية والمتطرفة والميليشيات المسلحة في المنطقة.

٣) التقرب الشديد من إيران بالصورة التي باتت تهدد المصالح المشتركة لدول منظمة «مجلس التعاون الخليجي».

٤) تهديد الأمن الاستراتيجي لمنطقة الخليج العربي ولبقية الدول العربية نتيجة سياساتها العدوانية والداعية لنشر الفوضى والاضطراب على المستوى الإقليمي.

في ما يتعلق بمسوغات القرار السعودي، فإن التصريحات السعودية كررت وشددت على أن ما دفع الرياض لاتخاذ قرار بقطع العلاقات ومقاطعة قطر كان الدور القطري في تهديد الأمن القومي السعودي من جانب، والتناقض الشديد بين توجهات السياسات الخارجية بين الدوحة والرياض. فمن ناحية تؤمن المملكة بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وهو على العكس تمامًا من ما تقوم به قطر، من وجهة نظر المملكة، التي ترى أن هذا التدخل أدى لتهديد الأمن الاستراتيجي لمنطقة الخليج في المقام الأول، ولبعض الدول العربية مثل مصر ولبنان وسوريا واليمن وليبيا

جاء قرار الدول الخليجية الثلاثة بسحب سفرائها من الدوحة في مارس/آذار ٢٠١٤ كأول خطوة تصعيدية ضد قطر، وذلك بعد فشل كافة جهود هذه الدول في اقناع الدوحة بضرورة الالتزام بالمبادئ التي تكفل عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي من دول «مجلس التعاون» بشكل مباشر أو غير مباشر، وعدم دعم كل من يعمل على تهديد أمن دول المجلس واستقرارها من منظمات وأفراد، سواء عن طريق العمل الأمني المباشر أو عن طريق محاولة التأثير السياسي ودعم «الإعلام المعادي»، كما جاء في البيان الرسمي الذي أصدرته الدول الثلاثة.^٢

يتبين لنا من متابعة البيانات الرسمية والتصريحات والأحداث التي أدلى بها مسؤولون رسميون من أطراف الأزمة من دول الخليج، أن المسوغات التي ساقتها الدول الأربع وأدت لقطع العلاقات مع دولة قطر يمكن إجمالها في الأسباب التالية:^٣

١) استمرار التدخل القطري السافر في الشؤون الداخلية لدول «مجلس التعاون الخليجي» (خصوصاً البحرين والسعودية والإمارات)، والعديد من الدول العربية وعلى رأسها مصر.

^٢ لماذا سحبت دول الخليج الثلاثة سفرائها من قطر؟ العربية نت، (٦ مارس ٢٠١٤). متاح على الرابط الإلكتروني التالي <https://www.alarabiya.net/ar/saudi-today/2014/03/05/1.2074291>

^٣ أسباب سحب سفراء السعودية والإمارات والبحرين-تقرر-سحب-سفرائها-من-قطر. البيان، (٥ مارس ٢٠١٤). متاح على الرابط الإلكتروني التالي <https://www.albayan.ae/one-world/arabs/2014-03-05-1.2074291>

أزمة سحب السفراء من الدوحة: البواعث والتداعيات. مركز الجزيرة للدراسات، (٢٤ مارس ٢٠١٤). متاح على الرابط الإلكتروني التالي <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/03/201432413826345572.html>

وغيرها. فمن مساندة الجماعات المتطرفة مثل «الإخوان المسلمون» في مصر، وما أدى إليه ذلك من انتشار الإرهاب والعنف في مصر منذ ٢٠١٢، وفي لبنان من تأييد قطر للوجود السوري في لبنان، ودعم حزب الله، والتوافق مع السياسات «الطائفية» الإيرانية في لبنان، إلى سوريا حيث دأبت قطر على دعم وتمويل المعارضة المسلحة للنظام السوري، خاصةً «جبهة النصرة» التي تعتبر امتدادًا لتنظيم القاعدة في سوريا، وغيرها من الجماعات الإرهابية والمليشيات المسلحة، وفي اليمن حيث استمرت قطر بدعم مليشيات الحوثيين، حتى بعد انخراطها كأحد القوات المشتركة في عملية «عاصفة الحزم» وهو الأمر الذي أعاق تحقيق قوات التحالف العربية ودول «مجلس التعاون الخليجي» لأهدافها في هذه الحرب^{٣٢}.

من ناحية أخرى، أشار المسؤولون السعوديون إلى تهديد قطر للأمن القومي السعودي، سواء عبر التورط في محاولة اغتيال العاهل السعودي الراحل الملك «عبد الله بن عبد

العزیز» في العام ٢٠٠٣ بالتعاون والتنسيق مع الرئيس الليبي «معمر القذافي»، ردًا على ما قيل إنّه محاولة لاغتيال أمير قطر السابق «حمد بن خليفة» في العام ١٩٩٥/١٩٩٦ بالتعاون بين مصر والسعودية. من ناحية أخرى، استمرار قطر بتمويل ورعاية المعارضة السعودية في الخارج (وتحديدًا في لندن) وتوفير الملاذ لمثل هذه الحركات (مثل حركة «حراك ٧ رمضان» المعادية) وتوفير منصات إعلامية لهذه الجماعات المعادية السعودية، إلى جانب دعم قطر للتحركات المعارضة (الشيوعية) في المنطقة الشرقية في المملكة منذ العام ٢٠١١. وأخيرًا استهداف قناة «الجزيرة» والمنصات الإعلامية المملوكة لقطر، للنظام السعودي، وتحديدًا لشخص ولي العهد الجديد «محمد بن سلمان»، بالتشكيك بقدراته ونواياه وإمكاناته على قيادة المملكة في المستقبل والتلميح إلى فشل السعودية في تحقيق أهدافها في اليمن عبر عملية «عاصفة الحزم» وتكبيدها خسائر جمة في الأرواح والموارد^{٣٣}، واتهامه بالفساد والبدخ والإسراف الشديد لدرجه

^{٣٢} عبد العزيز بن مقر: الأزمة القطري.. تحد من نوع آخر. الشرق الأوسط، (٢٩ ديسمبر ٢٠١٧). متاح على الرابط الإلكتروني التالي <https://aawsat.com/home/article/1126601>

^{٣٣} ابن سلمان و«الكابوس اليمني». الجزيرة نت، (٧ مارس ٢٠١٨). متاح على الرابط الإلكتروني التالي <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2018/3/7/%D8%A7%D8%A8%D9%86-%D8%B3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86-%D9%88-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A7%D8%A8%D9%88%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86%D9%8A%D9%83%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%84%D9%84%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9-%D8%A8%D9%84%D8%A7-%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%AC-1>

الدولية، وخرق الاتفاقات التي وقعتها تحت مظلة دول «مجلس التعاون الخليجي» بالتوقف عن الأعمال العدائية ضد السعودية، والوقوف ضد الجماعات والنشاطات الإرهابية، وكان آخر ذلك عدم تنفيذها لـ «اتفاق الرياض» لعام ٢٠١٤»^{٣٩}.

أما في ما يتعلق بحثيات القرار الإماراتي، فقد ذكر البيان الرسمي الذي أصدرته دولة الإمارات أنّ السبب وراء قطعها للعلاقات الدبلوماسية مع قطر هو «استمرار السلطات القطرية في سياستها التي تززع أمن واستقرار المنطقة» و«لعدم التزام السلطات القطرية بـ «اتفاق الرياض» لإعادة السفراء والاتفاق التكميلي له (٢٠١٤) ومواصلة دعمها وتمويلها واحتضانها للتنظيمات الارهابية والمتطرفة والطائفية، وعلى رأسها جماعة «الإخوان المسلمون» وعملها المستمر على نشر وترويج فكر تنظيم داعش والقاعدة عبر وسائل اعلامها المباشر وغير المباشر، وكذلك نقضها البيان الصادر عن «القمة العربية - الاسلامية - الأمريكية» بالرياض لمكافحة الإرهاب، الذي اعتبر إيران

السفهاء^{٣٩}، والتحريض عليه سعياً لوقف اجراءاته (الاقتصادية والسياسية والاجتماعية) الإصلاحية، وتصويره باعتباره «شاب متهور وأخرق» جاء لتخريب المملكة والمنطقة بأسرها^{٣٥}.

بناءً على ما سبق، وفي صباح يوم الخامس من يونيو/حزيران، قررت المملكة العربية السعودية قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية مع دولة قطر. كما قررت إغلاق كافة المنافذ البرية والبحرية والجوية، ومنع العبور في الأراضي والأجواء والمياه الإقليمية السعودية، والبداء بالإجراءات القانونية الفورية للتفاهم مع الدول الشقيقة والصديقة والشركات الدولية، لتطبيق ذات الإجراء بأسرع وقت ممكن لكافة وسائل النقل من وإلى دولة قطر. وذكر بيان رسمي لوزارة الخارجية السعودية أنّ الاسباب التي دعت المملكة لذلك هي «أنّه منذ عام ١٩٩٥ بذلت المملكة العربية السعودية وأشقائها جهودًا مضنية ومتواصلة لحث السلطات في الدوحة على الالتزام بتعهداتها، والتقييد بالاتفاقيات، إلا أن هذه السلطات دأبت على نكث التزاماتها

^{٣٩} محمد بن سلمان يشترى أعلى (يخت، لوحة، منزل) في العالم، البوابة، (١٧ ديسمبر ٢٠١٧). متاح على الرابط الالكتروني التالي

<https://www.albawaba.com/ar/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%A8%D9%86-%D8%B3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D8%B4%D8%AA%D8%B1%D9%8A-%D8%A3%D8%BA%D9%84%D9%89-%D9%8A%D8%AE%D8%AA%D8%8C-%D9%84%D9%88%D8%AD%D8%A9%D8%8C-%D9%85%D9%86%D8%B2%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-1062440>

^{٣٥} اليبكونومست: بن سلمان «متهور» يقود المنطقة نحو التدمير. الخليج الجديد، (١١ نوفمبر ٢٠١٧). متاح على الرابط الالكتروني التالي

<http://alkhaleejonline.net/articles/1510385726653463000/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D9%83%D9%88%D9%86%D9%88%D9%85%D8%B3%D8%AA-%D8%A8%D9%86-%D8%B3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86-%D9%89-%D8%AA%D9%87%D9%88%D8%B1-%D9%8A%D9%82%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9-%D9%86%D8%AD%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D9%85%D9%8A%D8%B1/>

^{٣١} السعودية تقطع علاقاتها مع قطر وتغلق المنافذ البرية والبحرية والجوية. الشروق، (٥ يونيو ٢٠١٧). متاح على الرابط الالكتروني التالي

<https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=05062017&id=9268111e-efbd-459e-bca8-8e37f12543a6>

الإرهابية والمتطرفة التي تسعى الإمارات والسعودية جاهدتان لمحاربتهما منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، وهي الجهود التي حظيت بدعم وتشجيع وترحيب شديد من جانب المجتمع الدولي^{٣٨}.

السبب الرئيسي الثاني يتمثل في تباين وجهات النظر حول مستقبل المنطقة بين كل من الدوحة وأبوظبي (والرياض والقاهرة) من ناحية أخرى. فبينما تلتزم الإمارات وحلفائها بطرق التعامل الرسمي والعلني مع الحكومات والمؤسسات الرسمية والمنظمات الدولية، ترى أبوظبي أنّ الدوحة بتعاملها مع فاعلين غير رسميين (دون الدول) مثل جماعة «الإخوان المسلمون» والميليشيات المسلحة في ليبيا واليمن وسوريا وغيرها، يقود المنطقة إلى منعطف متطرف ومضطرب، على العكس مما تطمح إليه وتسعى إليه أبوظبي وحلفائها في المنطقة. كذلك، فإن المنهج القطري في تشجيع التسريع بإحداث التغيير الجذري في المنطقة يتناقض مع منهج الإمارات (والسعودية وبقية دول «مجلس التعاون الخليجي») التي تفضّل أسلوب التغيير المتدرج أو الهادئ الذي يتجنب التحولات الراديكالية

الدولة الراعية للإرهاب في المنطقة، الى جانب إيواء قطر للمتطرفين و المظلومين أمنياً على ساحتها وتدخلها في الشؤون الداخلية لدولة الإمارات وغيرها من الدول»^{٣٧}.

كان هناك سببان رئيسان قادا صناع القرار الإماراتي لاتخاذ القرار بقطع العلاقات مع قطر. الأول يتعلق باستمرار التهديد القطري لأمن واستقرار الدول الخليجية، وهو ما انعكس في تهديد أمن الإمارات بمساندة قطر لجماعة «الإخوان المسلمون» في الإمارات (ممثلة بـ «جمعية الإصلاح والتوجيه الاجتماعي») وتمويل المعارضة الإماراتية في الخارج، وتشويه سمعة الإمارات الدولية من جانب، وتهديد أمن السعودية بالقيام بانتهاج نفس السياسات السالفة الذكر (مساندة المعارضة، وتمويل الجماعات الإرهابية والحرب الإعلامية)، وتناقض الأولويات بين كل من أبوظبي والدوحة في ما يتعلق بالسياسات الخليجية والتعاون بين دول منظمة «مجلس التعاون» بما يحقق المصالح الكلية لدولها، والهجوم المستمر والمنهج من جانب قناة «الجزيرة» على دولة الإمارات العربية المتحدة، وتحديدًا على الشيخ «محمد بن زايد» وإمارة أبوظبي، وتمويل الجماعات

^{٣٧} لهذه الأسباب قطعت الإمارات علاقاتها مع قطر. البيان، (0 يونيو ٢٠١٧). متاح على الرابط الإلكتروني التالي

<https://www.albayan.ae/one-world/arabs/2017-06-05-1.2968098>

^{٣٨} محمد الحمادي: ماذا تريد قطر. الاتحاد، (٣ فبراير ٢٠١٤). متاح على الرابط الإلكتروني التالي

<http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=77260>

المعارضة منذ أحداث الربيع العربي في ٢٠١١ وقبله. من جهة أخرى، دأب قطر على إثارة المشاكل وافتعال الازمات وتزوير الحقائق في علاقاتها مع المملكة، كما حدث عندما جددت قطر النزاع مع البحرين حول جزر «ثور»، وهو النزاع الذي تم تسويته بواسطة «محكمة العدل الدولية» في العام ٢٠٠١. ^{٣٩} وأخيرًا، الهجوم المستمر من جانب قناة «الجزيرة» على الأوضاع داخل البحرين وتوجيه الاتهامات الجرافية للنظام الملكي هناك بانتهاك حقوق الانسان، وهو الأمر الذي ساهم في الإضرار بصورة وتشويه سمعة المملكة الخارجية^{٣٠}.

التي تكون غالبًا مصحوبة بعدم الاستقرار والفوضى والعنف المسلح، وهو الأمر الذي تجادل الإمارات بأنه وقع في المنطقة عقب أحداث الربيع العربي والدور الذي مارسه قطر في الدفع بالتغيير الجذري في المنطقة دون ادراك عواقب وتبعات وارتدادات هذا التغيير غير المدروس الذي دأبت قطر على اتباعه منذ ١٩٩٥.

أما البحرين، فقد كانت مسوغات قرارها بقطع العلاقات مع قطر تتمحور، أيضًا، حول التدخل القطري الشديد في شؤون المملكة الداخلية، عبر دعم ومساندة الجماعات

^{٣٩} تاريخ النزاع بين قطر والبحرين. بي بي سي عربي، (١٦ مارس ٢٠٠١). متاح على الرابط الالكتروني التالي

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_1225000/1225089.stm

^{٣٠} وزير الداخلية البحريني: سياسة حكومة قطر تهدد أمن الخليج. الشرق الأوسط، (٧ أغسطس ٢٠١٧). متاح على الرابط الالكتروني التالي

<https://aawsat.com/home/article/992576>

البحرين تهدد قطر بدعاوي في مجلس الأمن و«الجنائية». الاتحاد، (٢٤ أغسطس ٢٠١٧). متاح على الرابط الالكتروني التالي

<http://www.alittihad.ae/details.php?id=49326&y=2017>

السياقات الدولية والإقليمية

وأبوظبي أكثر من رؤية الدوحة)، وهو التعهد الذي وجد طريقه للتطبيق على أرض الواقع في «القمة العربية - الإسلامية - الأمريكية» التي عقدت في الرياض في مايو/أيار ٢٠١٧، وحدد فيها «ترامب» إيران باعتبارها أهم راعي للإرهاب، وحذر كافة الدول من تأييد وتمويل الإرهاب^{٣١}.

بسبب علاقاتها (الاقتصادية والسياسية والأمنية والدفاعية) الوطيدة مع الولايات المتحدة، حاولت كافة أطراف الأزمة التأثير والسعي لاستقطاب الولايات المتحدة لجانبها والوقوف مع مطالبها. ففي سبيلها لحشد التأييد الدولي لمواقفها في الأزمة، ودون المبالاة بتداعيات ذلك على مستقبل منظمة «مجلس التعاون الخليجي»، قامت الدول الخليجية بعقد صفقات تسليح جديدة من أجل «شراء» الانحياز الأمريكي لصالحها.

قامت المملكة العربية السعودية أولاً بتوقيع اتفاقيات مع الولايات المتحدة لشراء أسلحة بحوالي ١١٠ مليار دولار - كما أعلن الرئيس «ترامب» في افتتاح «القمة العربية - الإسلامية - الأمريكية»^{٣٢}. كذلك فعلت قطر التي سارعت هي الأخرى بعد أقل من شهر

شدت هذه الأزمة انتباه كافة الفاعلين الدوليين كون أطرافها يُعدون من أهم اللاعبين على الساحة الإقليمية والدولية معاً، وذلك لأنّ هذه الدول من أكبر منتجي النفط والغاز على مستوى العالم، ونظراً لما تمتلكه هذه الدول من شبكات علاقات دولية معقدة ومتداخلة تجعلها قادرة على تعقيد الأمور وتصعيبها على القوى الدولية والإقليمية^{٣٣}، وهو الأمر الذي يفسر سر اهتمام كافة القوى الدولية بالعمل على مداواة الشرخ الخليجي، والعمل بجد على إنهاء هذه الأزمة في أسرع وقت ممكن والحيلولة دون تصعيدها أو استمرارها.

على السياق الدولي، فقد وقعت الأزمة في توقيت تزامن مع تغيير الإدارة الأمريكية، بانتهاء فترتي حكم الرئيس «باراك أوباما» (يناير/كانون الثاني ٢٠١٨) والذي كانت ادارته مؤيدة وداعية للحوار مع جماعات الإسلام السياسي (وهو ما يتماشى مع رؤية قطر إلى حد كبير)، ومجيء «ترامب» الذي عبّر في كافة خطابات ترشيحه وبعد انتصاره في الانتخابات الرئاسية عن التزامه وادارته بمكافحة الإرهاب والتطرف (وهي الرؤية التي تتماشى مع رؤى كل من القاهرة والرياض

^{٣١} . Kenneth Pollock: Securing the Gulf. Foreign Affairs, Vol. 82, No. 4 (July/August 2003), pp. 1-16.

^{٣٢} خطاب ترامب في القمة العربية الإسلامية الأمريكية. مرجع سابق. ترامب يطالب قطر بإنهاء «تمويلها للإرهاب». بي بي سي عربي، (١٠ يونيو

٢٠١٧). متاح على الرابط الإلكتروني التالي

<http://www.bbc.com/arabic/middleeast-40223352>

^{٣٣} المرجع السابق

«ترامب» في الضغط على أي من العواصم الأربعة، فشلت الوساطة الخليجية (ممثلة في جهود الكويت) وغيرها من الزيارات التي قام بها مسؤولون أوروبيون (من فرنسا وألمانيا وبريطانيا) والجهود الأمريكية التي قام بها سواء وزير الخارجية «ريكس تيلرسون» أو وزير الدفاع «جايمس ماتيس» وغيرهما^{٣٥}.

كذلك بدت القوى الأوروبية التقليدية عاجزة عن الحسم، وممتنعة عن اعلان انحيازها الصريح لصالح طرف من الأطراف، حتى لا تخسر وتعرض مصالحها في المنطقة للتهديد، وتساهم في تعقيد الموقف أكثر باتخاذها مثل هذا الموقف أو ذاك، حيث ظلّ الموقف الرسمي للدول الأوروبية هو «حث كافة الأطراف على ضرورة التفاوض بعيداً عن الإعلام من أجل الوصول إلى حل في الأزمة المتفاقمة»، والإعلان عن الاستعداد للانضمام والمشاركة في تقديم الضمانات اللازمة (بالمشاركة مع الولايات المتحدة والوسيط

من القمة بالإعلان عن توقيع اتفاقية مع الولايات المتحدة لشراء ٣٦ طائرة مقاتلة من طراز F١٥^{٣٣}، وكذلك الإمارات والبحرين (ومصر) ليس فقط مع الولايات المتحدة، ولكن مع قوى أخرى مثل فرنسا وألمانيا وبريطانيا، بالصورة التي جعلت هذه الدول تأتي على قائمة أكثر الدول المستوردة للسلاح في العالم، حيث بلغ حجم مشترياتها من السلاح خلال العامين الماضيين أكثر من ٩٠٠ مليار دولار، حسب «المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية»^{٣٤}.

رغم كل هذه المكاسب «الاقتصادية» التي حصدها الولايات المتحدة جراء استمرار الأزمة الخليجية، إلا أنّ السلوك الأمريكي، بسبب حساسية العلاقات الأمريكية - الخليجية، شابه اللاتباس والتردد والتأرجح الشديد، وظهر العجز الأمريكي عن الحل أو فرض الحل. فمع رفض قطر المتكرر لمطالب دول الحصار، وتعنت الأخيرة وتمسكها بمطالبها، وعدم «رغبة»

^{٣٣} البنتاغون يعلن بيع ٣٦ مقاتلة إف ١٥ لقطر. الجزيرة نت، (٢٣ ديسمبر ٢٠١٧). متاح على الرابط الالكتروني التالي

<http://www.aljazeera.net/news/arabic/2017/12/23/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%BA%D9%88%D9%86-%D9%8A%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%A8%D9%8A%D8%B9-36-%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%AA%D9%84%D8%A9-%D8%A5%D9%81-15-%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%B1>

^{٣٤} IISS: The Military Balance 2017. (New York: Oxford University Press, 2018), pp. 353-375.

^{٣٥} هند الضاوي: لماذا فشلت زيارة تيلرسون الخليجية في حلحلة الأزمة. سيوتنيك نيوز، (٢٤ أكتوبر ٢٠١٧). متاح على الرابط الالكتروني التالي <https://sptnkne.ws/ffkUn>

الخليجي/الكويت) من أجل تسوية الأزمة بين دول الخليج.³¹

إعادة السفراء الذين سحبتهم دولهم إلى الدوحة مرة أخرى في أوائل شهر نوفمبر/ كانون الثاني ٢٠١٤، بعد إبرام اتفاق آخر عرف باسم «اتفاق الرياض التكميلي»، ووقع عليه كل من الملك السعودي الراحل «عبد الله بن عبد العزيز»، أمير قطر «تميم بن حمد»، ملك البحرين «حمد بن خليفة»، ومن الإمارات كل من الشيخ «محمد بن راشد آل مكتوم» (نائب رئيس دولة الإمارات، ورئيس مجلس الوزراء وحاكم دبي) والشيخ «محمد بن زاي» (نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة وولي عهد أبوظبي). وقد تم وضع اتفاق على نسق «اتفاق الرياض» الأول، وتم إضافة بند جديد خاص بمصر، ينص على «التزام كافة دول «مجلس التعاون» بانتهاج سياسات المجلس لدعم جمهورية مصر العربية والاسهام في أمنها واستقرارها والمساهمة في دعمها اقتصاديًا، وإيقاف النشاطات الاعلامية الموجهة ضدها في كافة وسائل الإعلام بصفة مباشرة

أما في السياق الإقليمي، فقد تعددت صور وأشكال التدخل في الأزمة، منها الإيجابي البناء ومنها السلبي الهدام. كان من أهم الأدوار الايجابية والبناءة التي مورست في الأزمة الخليجية الدور الذي قامت به دولة الكويت، باعتبارها إحدى الدول الأعضاء في منظمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي تحظى قيادتها بالاحترام والتقدير من جانب جميع أطراف الأزمة.

هذا التقدير للدور الكويتي ساعد على إنجاح الوساطة التي قام بها أمير الكويت في أعقاب اندلاع أزمة سحب السفراء الأولى (مارس/آذار ٢٠١٤)، التي استمرت لمدة تقارب السبعة أشهر. تمكّن «الصباح» من قيادة وساطة بين أطراف الأزمة، وتم الاتفاق على

³¹ ميركل تدعو للتفاوض لحل الأزمة الخليجية مع قطر بعيدا عن الإعلام. دويتشه فيله، (١٠ سبتمبر ٢٠١٧). متاح على الرابط الالكتروني التالي

<http://www.dw.com/ar/%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%84-%D8%AA%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D9%84%D9%84%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%88%D8%B6-%D9%84%D8%AD%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B9-%D9%82%D8%B7%D8%B1-%D8%A8%D8%B9%D9%8A%D8%AF%D8%A7-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85/a-40530411>

أوروبا قد تشارك الكويت وواشنطن في تقديم ضمانات لإنهاء الأزمة القطرية، روسيا اليوم، (١٠ أغسطس ٢٠١٧). متاح على الرابط الالكتروني التالي

https://arabic.rt.com/middle_east/893168-%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7-%D9%82%D8%AF-%D8%AA%D9%86%D8%B6%D9%85-%D9%84%D9%84%D8%B6%D9%85%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%AA%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D9%84%D8%A5%D9%86%D9%87%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D8%A9/

أطراف الأزمة، وسوء الإدارة الإعلامية للأزمة ومحاولة كل دولة إظهار قوتها وعدم تراجعها عن مواقفها، أدى إلى تحريف الحقائق حول فحوى هذه المكالمة وما دار خلالها أو حتى ما تم الاتفاق عليه. حال الأمر دون نجاح هذه المحاولة ولجوء السعودية لوقف الاتصالات مع قطر وعودة الأزمة للدخول في طريق مسدودة مرة أخرى^{٣٨}.

أما بخصوص موقف سلطنة عمان، فقد كان جميع أطراف الأزمة على علم مسبق بالتزام السلطنة بسياسة الحياد التقليدية، والتزام السلطان «قابوس بن سعيد» الصلب بعدم التدخل في سياسات المحاور والأحلاف، وعدم الانخراط في أزمات الإقليم بما يضر بمصالح السلطنة^{٣٩}.

من جانب آخر، وفي ما يتعلق بحور «جامعة الدول العربية» التي ينتمي لعضويتها كافة أطراف الأزمة، فقد حاولت المنظمة، كعادتها، وكما يتوجب عليها كمنظمة إقليمية مستقلة الإدارة، التزام الحياد والموضوعية وعدم الانحياز (الواضح) لصالح أحد طرفي الأزمة على حساب

أو غير مباشرة، والسعي لإيقاف ما ينشر من إساءات في الإعلام المصري^{٣٧}.

إلا أنه مع تجدد الأزمة مرة أخرى في يونيو/ حزيران ٢٠١٧، والتعنّت الكبير الذي أظهره أطراف الأزمة خلال هذه الجولة وتمسكهم بمواقفهم ومطالبهم حال دون نجاح الوساطة الكويتية (كممثل عن منظمة «مجلس التعاون الخليجي») والدولية رغم التقدير الذي حظي به الدور الكويتي والمساندة من المجتمع الدولي لجهوده ومسااعيه لإنهاء الأزمة، حيث حاول أمير الكويت الشيخ «جابر الأحمد الجابر الصباح» استغلال، بناءً على معرفته، قدرات وتأثير الولايات المتحدة على صناع القرار في الخليج، وإقناع الرئيس «ترامب» بالتدخل لمحاولة حلحلة الأزمة والدفع بالأطراف وتشجيعهم على الجلوس على طاولة المفاوضات والعمل على تسوية خلافاتهم. وبالفعل وافق الرئيس «ترامب» على ترتيب اتصال تليفوني بين ولي العهد السعودي «محمد بن سلمان» وأمير قطر في شهر سبتمبر/أيلول ٢٠١٧. إلا أنّ سيادة أجواء عدم الثقة والتشكيك بنوايا الآخرين السائدة بين

^{٣٧} وثائق تكشف انقلاب قطر على اتفاقيتي الرياض، البيان، (١١ يوليو ٢٠١٧). متاح على الرابط الالكتروني التالي <https://www.albayan.ae/one-world/arabs/2017-07-11-1.2999736>

^{٣٨} روايتان حول الاتصال بين محمد بن سلمان وتميم بن حمد، سي ان ان عربي، (٩ سبتمبر ٢٠١٧). متاح على الرابط الالكتروني التالي <https://arabic.cnn.com/middle-east/2017/09/09/saudi-qatar-phone-call-deferences>

^{٣٩} السر الحقيقي وراء حياد «عمان» حيال الأزمة القطرية، سبوتنيك نيوز، (١ سبتمبر ٢٠١٧). متاح على الرابط الالكتروني التالي <https://sptnkne.ws/ftgk>

أيام لمغادرة أراضيها، كما فرضت غرامات مالية مغلظة على من يقوم من مواطني دول الحصار بإعلان التعاطف مع قطر أو السفر إليها (بلغت الغرامات في الإمارات حوالي نصف مليون درهم أو ما يزيد عن 10٠ ألف دولار أمريكي بل وللسجن لفترة تتراوح ما بين ثلاثة إلى خمسة عشر عامًا)، وقامت البحرين باتخاذ إجراءات وفرض عقوبات مشابهة للإمارات^{٤٢}.

مثّلت هذه السلوكيات تحولاً جذرياً في طبيعة ونوعية العلاقات الخليجية - الخليجية التي لم تكن في أسوأ أحوالها منذ عقود مثلما هي الآن، وهو الأمر الذي سيكون له تداعياته الطويلة الأجل على العلاقات الشعبية بين المجتمعات الخليجية، حيث ساهم سوء التعامل وعدم مسؤولية الإعلام الخليجي في التعاطي مع الأزمة، بإيجاد أزمة عدم ثقة عميقة بين الشعوب الخليجية، كانت من نتائجها قيام مواطنين سعوديين بالاعتداء على مواطنين قطريين أثناء وجودهم في المملكة، أو قيام دول الحصار بإنتاج أغنية «قولوا لقطر» تهاجم بضراوة قطر، وهي الأغنية التي كان لها تأثير سلبي للغاية على مشاعر المواطنين

الأخرين، سواء بالمعارضة أو بالتأييد، كما ينص ميثاق الجامعة. حيث أعرب الأمين العام لـ «جامعة الدول العربية» «أحمد أبو الغيط» أنّ ميثاق الجامعة، وطبقاً للآليات المتفق عليها، يقضي بعدم التدخل حتى الآن في الأزمة^{٤٣}. وذكر «أبو الغيط» أيضاً أنّ الجامعة «تدعم الجهود التي يبذلها أمير الكويت من أجل التوسط بين قطر والرباعية المقاطعة»، آملاً في أن «تنجح هذه المساعي بالنجاح»، وإن صرّح بعد ذلك بشهور من تعقد الأزمة، بأنّ الجامعة على استعداد للتدخل في الأزمة «إذا ما طلبت منها الأطراف في الأزمة ذلك»^{٤٤}.

على السياق الإقليمي، يبرز الدور التركي والإيراني في الأزمة. فمع قيام دول الحصار الخليجية الثلاثة بفرض حصار اقتصادي شامل على دولة قطر، التي يأتي أكثر من ٨٠% من احتياجاتها الغذائية من دول الخليج، وتحديداً من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. كما قامت الدول الثلاثة (وحلفائها) بوقف كافة أشكال المواصلات والنقل بينها وبين قطر (جواً وبحرياً وبرياً) وأمهلّت القطريين المقيمين داخل هذه الدول عشرة

^{٤٢} الجامعة العربية تعلن موقفها من الأزمة الخليجية القطرية. روسيا اليوم، (١١ أكتوبر ٢٠١٧). متاح على الرابط الإلكتروني التالي https://arabic.rt.com/middle_east/903848-%D8%A3%D8%A8%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D9%8A%D8%B7-%D9%85%D9%88%D9%82%D9%81-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D9%82%D8%B7%D8%B1/

^{٤٣} أبو الغيط: الأزمة مع قطر حساسة للغاية وسنتدخل إذا طلب منا. التحرير، (٦ يوليو ٢٠١٧). متاح على الرابط الإلكتروني التالي <https://www.tahrirnews.com/Posts/800761>

^{٤٤} الامارات.. السجن وغرامة ٥٠٠ ألف درهم لمن يتعاطف مع قطر. العربية نت، (٧ يونيو ٢٠١٧). متاح على الرابط الإلكتروني التالي <http://ara.tv/wqe6k>

القطريين، الذين تم اقصائهم (وأشقاؤهم في دول الخليج) في برائن أزمة سياسية بين النظم السياسية بدون داعي.

استغلت القوات الشقاق الخليجي - الخليجي ورأت فيه فرصة لتعظيم مكاسبهما الخاصة على حساب بقية دول «مجلس التعاون الخليجي»، وزيادة الرتب في الثوب الخليجي وتعقيد الأزمة وتأجيل حلها بما يخدم مصالحهما الخاصة. حيث قامت إيران بالسماح لقطر باستخدام مجالها الجوي لعبور الطائرات القادمة والمغادرة من الدوحة بعد غلق دول الحصار مجالها الجوي. وقامت تركيا من ناحية أخرى، بتوفير العجز في الأغذية والاحتياجات الأساسية التي تتطلبها الأسواق القطرية بعد منع دخول البضائع السعودية والإماراتية، وهي الصفقة التي ساهمت في انتعاش الاقتصاد التركي خلال العام الماضي. باعدت هذه التصرفات التي فسرتها الدوحة بأنها اجراءات دفاعية وهادفة للدفاع عن وجود وحياة مواطنيها، بينها وبين بقية دول «مجلس التعاون الخليجي»^{٤٥}، التي رأت في مثل هذه التصرفات ارتداء قطري في أحضان

رفضت قطر أيضًا هذه المطالب، وهو ما أدى لفشل الوساطة الكويتية وغيرها مثل الزيارات التي قام بها مسؤولون أوروبيون (من فرنسا وألمانيا وبريطانيا) والجهود الأمريكية التي قام بها سواء وزير الخارجية (تيلرسون) أو وزير الدفاع (ماتيس) وغيرهما. وفي سبيلها لمواجهة التصعيد الإماراتي - السعودي، طلبت قطر كل من تركيا وإيران، في خطوة تصعيدية وعدائية للغاية تجاه الإمارات والسعودية والبحرين، توفير الحماية لها وإرسال جنود لقطر للدفاع عنها في حال تعرضها للهجوم. وقامت تركيا على إثر هذا الطلب بنشر قوات تتكون من خمسة آلاف جندي على قاعدة تركية في الدوحة، وقام البرلمان التركي بالتصديق على اتفاقية تسمح بوجود قوات برية تركية وتدريب وتأهيل القوات المسلحة القطرية^{٤٦}. كما انتشرت أخبار عن عزم كل من إيران وباكستان على إرسال مجموعة القوات

^{٤٥} البرلمان التركي يقر نشر قوات عسكرية في قطر. الجزيرة نت، (٨ يونيو ٢٠١٧). متاح على الرابط الالكتروني التالي <http://www.aljazeera.net/news/international/2017/6/7/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D9%8A%D9%82%D8%B1-%D9%86%D8%B4%D8%B1-%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%82%D8%B7%D8%B1>

^{٤٦} نصر المجالي: تسريبات تركية: باكستان ترسل ٢٠ ألف جندي لقطر. إيلاف، (٩ يونيو ٢٠١٧). متاح على الرابط الالكتروني التالي <http://elaph.com/Web/News/2017/6/1152489.html>

^{٤٧} تركيا تلقي بثقلها لدعم قطر وسط خلاف خليجي، رويترز، (٧ يونيو ٢٠١٧). متاح على الرابط الالكتروني التالي <https://ara.reuters.com/article/worldNews/idARAKBN1AYIGD>

طائرات إيرانية تنقل مواد غذائية إلى قطر. روسيا اليوم، (١١ يونيو ٢٠١٧). متاح على الرابط الالكتروني التالي <https://arabic.rt.com/world/883063>

في حال تخلت القوى الأوروبية أو الأمريكية عن حيادها الحذر في الأزمة، أو بالتأكيد في حال انضمام روسيا للمعسكر التركي - الإيراني - القطري، نكاية بدول الخليج وحلفائها الغربيين والأمريكيين. كل هذه التطورات ستجعل من فرص حل الأزمة أو ادارتها عبر الوساطة داخل دول «مجلس التعاون» ضئيلة للغاية. بل وسيدفع دول الحصار إلى التفكير جدًّا في طرد قطر من عضوية منظمة «مجلس التعاون» أو تجميد عضويتها، وهو إجراء سيكون بادرة تحدث للمرة الأولى في تاريخ المنظمة.

قوى مناوئة ومؤيدة للإرهاب مثل تركيا وإيران، والأهم أنها عكست عدم مبالاة الدوحة بالحفاظ على هويتها الخليجية وحرصها على إظهار بعض المرونة بما قد يسهم في حلحلة الأزمة مع دول الحصار الأربعة.

ساهم السلوك القطري بالتقرب من إيران وتركيا في تعقيد الأزمة، وذلك للسماح لقوى إقليمية «منافسة أو حتى عدائية» لدول «مجلس التعاون الخليجي» بالتدخل في الصراع الذي ما زال يُنظر اليه باعتباره «شأنًا خليجيًّا داخليًّا»، وهو الأمر الذي سيسهم في تدويل الأزمة وتحولها لأزمة إقليمية وربما دولية،

ساهم السلوك القطري بالتقرب من إيران وتركيا في تعقيد الأزمة، وذلك للسماح لقوى إقليمية «منافسة أو حتى عدائية» لدول «مجلس التعاون الخليجي» بالتدخل في الصراع

محصلات ونتائج الأزمة

▪ وسم قطر اقليمياً وعالمياً بمساندة وتمويل الإرهاب، وهو الأمر الذي أضر كثيراً بصورتها وقوتها الناعمة التي عملت على بنائها منذ عقدين.

▪ تراجع قدرة قطر وتأثيرها الخارجي نتيجة هذه الأزمة التي أضرت جداً بمصداقيتها وجدية الاعتماد من جانب بقية أعضاء المجتمع الدولي وإشراكها في المباحثات حول الشؤون الإقليمية.

▪ نقل الأزمة للداخل القطري والعمل على جعل اهتمامها ينصب على معالجة الآثار السلبية وتداعيات الأزمة على أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بدل من التركيز على كيفية موازنة أو تحدي (وبالتأكيد التدخل في شؤون الآخرين) دول الحصار الأربعة على النطاق الإقليمي.

▪ وجود منافسة شديدة على ملء الفراغ السياسي في المنطقة وتآكل النفوذ الإقليمي القطري نتيجة توحيد جهود قوى إقليمية أخرى (مصر والسعودية والإمارات) ضد المساعي

وصلت الأزمة لطريق مسدود مع فشل جهود أمير الكويت «صباح الأحمد الجابر الصباح» والوساطة الكويتية، التي كانت مساعيها السبيل الرئيس للبقاء على الأزمة في نطاقها الخليجي. كما فشلت جهود كل من الرئيس الأمريكي والشركاء الأوروبيين، الذين حاولوا على قدر الإمكان - وبقدر يعكس الكثير من التخبط وعدم التنسيق - الالتزام بالحياد وعدم الانحياز الكامل لوجهة نظر أحد أطراف الأزمة، وذلك حرصاً على مصالحهم الاقتصادية والأمنية المتشابكة والعميقة مع كافة أطراف الأزمة. ومنذ ذلك الوقت بدأ أن معركة «عض الأصابع» بين الفرقاء الخليجيين مستمرة، ولا يبدو أن هناك انفراجة قريبة في ظل التشدد الذي يديه كل طرف وعدم قبوله بالتراجع أو المساومة على مطالبه، رغم الخسائر التي يتحملها كل أطراف الأزمة (اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً)، ففي هذه الأزمة، بالتأكيد، الكل خاسر.

على الرغم من فشل دول الحصار الخليجية في تحقيق أهدافها المعلنة (والمتمثلة في إخضاع قطر وإجبارها على مراجعة سياساتها) رغم مرور ما يقارب العام على قطع العلاقات بين الطرفين، فقد نجحت دول المقاطعة في تحقيق بعض المكاسب التكتيكية المهمة مثل:

ساهمت الأزمة في تعميق اختراق المنطقة من جانب القوى الإقليمية المعادية والمناوئة

من المتفق عليه في علم إدارة الأزمات أنه «كلما طالت الأزمة... طالت كلفتها». بسبب الأزمة الراهنة، تضررت جميع اقتصاديات أعضاء منظمة «مجلس التعاون الخليجي» (من المنخرطين في الأزمة أو خارجها) وهو الأمر الذي سيؤثر على قدرات هذه الدول التنافسية، وعلى ثقة رأس المال الخارجي وقدرته دول الخليج على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، ناهيك عن احتمال تعثر تنفيذ أو إنهاء المشروعات التنموية الطموحة المعلن عنها خلال السنوات الخمسة القادمة («أكسبو ٢٠٢٠» بالنسبة للإمارات، واستضافة «كأس العالم لكرة القدم ٢٠٢٢» في الدوحة، ومشروع مدينة المستقبل «نيوم» السعودية)^{٤٧}.

إلى جانب ذلك، فقد ساهمت هذه الأزمة في تعميق اختراق المنطقة من جانب القوى الإقليمية المعادية والمناوئة، وذلك عبر استغلال الشقاق الخليجي - الخليجي، كما رأينا في الأدوار التي مارستها وما زالت تمارسها قوى مثل تركيا وإيران، أو قوى دولية مثل روسيا والولايات المتحدة، وهي الأدوار التي تعزز الفرقة وتضر بالمصالح الوطنية العربية، لمحصلة هذه القوى الخارجية، وعلى حساب الدول العربية.

القطرية، وهو ما أظهر عجز الدوحة عن تنفيذ وعودها لحلفائها من جانب، وعجزها عن التأثير في طريقة إدارة النزاعات الإقليمية كما كانت تقوم في الماضي^{٤٨}.

■ انهيار وتراجع القوى المؤيدة ووكلاء قطر في المنطقة نتيجة الضربات الموجعة التي تلقتها قطر أو هذه القوى في الداخل، كما هو الحال في مصر وليبيا وتونس واليمن وسوريا والعراق.

أما بخصوص نتائج الأزمة، فقد كان من أهمها اثباتها لعدم قبول دول المقاطعة والحصار الخليجية بالتعايش أو التسامح أو القبول بسياسات قطر مرة أخرى كما تعودت في الماضي، وذلك بسبب الأوضاع المزرية وشيوع الفوضى التي باتت المنطقة تسبح في بحرهما المتلاطم.

من النتائج (أو التداعيات بتعبير أدق) الأخرى المهمة للأزمة هو تسليط الضوء على مدى الانكشاف والجمود الذي أصاب منظمة «مجلس التعاون الخليجي» منذ اندلاعها، وكيف أن استمرار الأزمة قد يحدد بقاء هذه المنظمة ذاتها (انظر السيناريوهات).

^{٤٨} إيلزابيث ديكينسون: أزمة سحب السفراء: كيف خسرت قطر نفوذها في الشرق الأوسط. السياسة الدولية، (١١ مارس ٢٠١٤). متاح على الرابط الإلكتروني التالي

<http://www.siyassa.org.eg/News/3592.aspx>

^{٤٧} صندوق النقد يحذر من تأثير الأزمة الدبلوماسية على اقتصاد قطر ودول التعاون الخليجي. سي ان ان عربي، (٣٠ أغسطس ٢٠١٧). متاح على الرابط الإلكتروني التالي

<https://arabic.cnn.com/business/2017/08/30/imf-qatar-crisis-gcc>

نهاد إسماعيل: «أزمة قطر: خسائر فادحة تصيب كل الأطراف». إيلاف، (١٠ يونيو ٢٠١٧). متاح على الرابط الإلكتروني التالي <http://elaph.com/Web/Economics/2017/6/1153369.html>

من الشخصيات والمسؤولين الإماراتيين والسعوديين والقطريين، وهي الحملة التي غذتها تغريدات عدوانية من جانب شخصيات مثل الفريق «ضاحي خلفان» (القائد العام السابق لشرطة دبي) والوزير «أنور قرقاش» (وزير الشؤون الخارجية الاماراتية) وبعض الشخصيات القطرية، والتطاول والشتم المتبادلة بين الشباب السعودي والقطري والإماراتي على صفحات التواصل الاجتماعي، كل ذلك أضر للغاية بالعلاقات الإنسانية والاجتماعية وعلى صفاء العلاقات الشعبية والأخوية بين أبناء الخليج.

تعدت هذه الأزمة كافة حدود العلاقات بين الأنظمة والأطر السياسية والدبلوماسية الرسمية، ووصلت تداعياتها وانعكاساتها السلبية لتؤثر على العلاقات بين الشعوب وعلى النسيج الاجتماعي في دول الخليج العربي، وهو الأمر الذي سيكون له تداعياته الخطيرة على الاندماج النفسي والاجتماعي بين شعوب هذه الدول بسبب التلاسن والتناذب الاعلامي المستمر بين أطراف الأزمة، لا سيما أنّ الخلاف هذه المرة يأتي من الداخل، وليس من الخارج كما كان هو الحال منذ نشأتها في ١٩٨١. فمع قيام مواطنين سعوديين بالاعتداء على زوار قطريين، واستمرار التطاول على مواقع التواصل الاجتماعي بين عدد

وصلت تداعيات هذه الأزمة وانعكاساتها السلبية لتؤثر على العلاقات بين الشعوب وعلى النسيج الاجتماعي في دول الخليج العربي

الخليجية، قد تلجأ هذه الدول لاتخاذ خطوات تصعيدية ضدها، مثل التلويح بإخراج قطر من «منظمة مجلس التعاون الخليجي» أو تجميد عضويتها من جانب، والبدء بتصعيد الضغط الداخلي على النظام في الدوحة، وذلك عبر استقطاب المعارضة القطرية ودعم محاولات تغيير النظام بالكامل من الداخل، وهو الأمر الذي بدأت أبوظبي والرياض فعلياً في القيام به بالإعلان عن استضافتهما لبعض أفراد العائلة المالكة في الدوحة، أو بتمويل لقاءات ومؤتمرات دولية للترويج لمثل هذه الخيارات.

أما بالنسبة للخيارات المتاحة أمام دولة قطر، التي باتت في وضع سيئ ولا تحسد عليه، من الواضح أن القيادة القطرية الحالية تحرك أن جل ما تطلبه دول المقاطعة الأربعة يعني تنازلاً عن الدور الذي استثمرت فيه كافة مواردها وجهدها خلال العقدین ونيّف الماضيين، غير أنه لا توجد مؤشرات على وجود نية لها للقيام بذلك، على الأقل حتى الآن.

أما بخصوص سيناريوهات مستقبل هذه الأزمة وتداعياتها على مستقبل منظمة «مجلس التعاون الخليجي»، فإننا نتوقع أن تأخذ الأزمة مساراً يتراوح ما بين نجاح الوساطة الكويتية والخليجية (أفضل الاحتمالات) وبين تفكك وانحلال المنظمة ذاتها (أسوء الاحتمالات) أو سيناريوهات تقع في منتصف هذين الخيارين.

مع اقترابها من عامها الاول، تدل كافة المؤشرات، الصحيحة وغير الصحيحة، أن الازمة التي تمر بها منظمة «مجلس التعاون الخليجي»، على إثر الصراع السعودي/الإماراتي القطري، قد تقضي على نموذج التكامل المؤسساتي الإقليمي شبه الوحيد الناجح في المنطقة منذ ١٩٨١، حيث حول الصراع السعودي/الإماراتي المنظمة من كونها قاطرة تستطيع عبرها الدول الخليجية تخطي مرحلة التعاون والوصول لمرحلة الاتحاد، لتتحول، للأسف، إلى ماكينة لإعادة إنتاج التناقضات الاجتماعية والسياسية (بل والقبلية) بين هذه الدول، التي ساد الاعتقاد مؤخرًا أن دول الخليج قد تجاوزتها.

بالنسبة للخيارات المتاحة أمام دول المقاطعة هي الاستمرار في محاولة إخضاع قطر ودفعها إلى قبول مطالبها الثلاثة عشر والالتزام بالمبادئ الستة التي حددها اجتماع وزراء خارجية دول الرباعي العربي. والثاني هو عدم السماح بكسر قطر أو سقوطها بالكامل في أحضان إيران أو تركيا، وإنما العمل على احتوائها، مع استبعاد خيارات التدخل العسكري أو تغيير النظام القطري بالقوة المسلحة، وإنما عبر الاستمرار في عزل قطر بمزيد من الضغوط السياسية والإعلامية لمحاولة تليين موقفها. وفي حال استمرار تعنت قطر ورفضها الاستجابة لمطالب دول الحصار

للوسطاء البناء عليها والوصول لحل مرضية للجميع، من خلال آليات وضوابط الميثاق العام لمنظمة «مجلس التعاون الخليجي»، ويمثل هذا السيناريو أفضل البدائل المتاحة. وعليه يجب الضغط (من قبل كل من الكويت وعمان بالأساس) على أطراف الأزمة من أجل إبداء بعض المرونة في ما يتعلق بمواقفهم ومطالبهم، وذلك لأن المواقف الحالية لأطراف الأزمة ستجعل من المتوقع أن تستمر الأزمة بسبب تعنت وتشدد كافة أطرافها بمطالبهم، سواء دول المقاطعة في ما يتعلق بالاستجابة لمطالبهم، أو بدولة قطر وعدم قبولها بالتراجع عن سياساتها والإقلاع عن دورها الإقليمي.

على الناحية الأخرى، هناك أيضاً الكثير من المؤشرات التي يمكن الإرتكان عليها للقول إنَّ هناك احتمالية وفرصة مقبولة للدفع بهذا السيناريو العمل على إنجازه. أول هذه المؤشرات هو أنه وبرغم كافة إجراءات الحصار والمقاطعة المفروضة على قطر، إلا أنَّ الإمارات العربية المتحدة ما زالت تعتمد على واردتها من الغاز القطري، ولم يتوقف التصدير القطري للغاز للإمارات^{٤٨}، وهو الأمر الذي يعكس أنَّ هناك حدود للتصعيد بين الدولتين، وهناك من المصالح المشتركة ما يتوجب

الأول هو استمرار مقاطعة قطر والاتجاه لتجميد عضويتها داخل المنظمة، والثاني هو البحث عن منظمة بديلة لـ «مجلس التعاون الخليجي» بدون قطر، كبديل رابع.

السيناريو الأول: نجاح الوساطة الكويتية

طبقاً لهذا الحل سوف تتواصل جهود التسوية والوساطة التي يقوم بها منذ العام ٢٠١٤ أمير الكويت بصورة رئيسية، مع مساعدة من أطراف دولية (كالولايات المتحدة الأمريكية والقوى الأوروبية) والخليجية (إذ أبدت سلطنة عمان استعدادها للتوسط بين أطراف الأزمة)، وبنجاحها سيتم التوصل لتسوية مقبولة من جميع الأطراف للخروج من الوضع الأزموي القائم منذ ٢٠١٣. إلا أنَّ المؤشرات الحالية وتحليل سلوكيات أطراف الأزمة يوجب علينا القول إنَّ تحقق هذا السيناريو يظل مستبعد بصورة كبيرة.

لعل الأسباب وراء قول ذلك هو التعنت الواضح والكامل من أطراف الأزمة في التمسك بمطالبهم وبمواقفهم، وعدم رغبتهم أو استعدادهم للمساومة والتراجع عن مطالبهم أو إبداء المرونة في مطالبهم من أجل الوصول لأرضية مشتركة يمكن

^{٤٨} قطر تستمر بضح الغاز للإمارات. سي إن ان عربي، (٧ يونيو ٢٠١٧). متاح على الرابط الإلكتروني التالي

<https://arabic.cnn.com/business/2017/06/07/qatar-uae-gas-pipeline>

ماذا لو توقف ضخ الغاز القطري إلى الإمارات؟ القيس الإلكتروني، (٦ يونيو ٢٠١٧). متاح على الرابط الإلكتروني التالي

<https://alqabas.com/404001/>

عقد قمة عاجلة للدول الأعضاء في منظمة «مجلس التعاون الخليجي» لبحث خيار تجميد عضوية دولة قطر في المنظمة على إثر سياساتها العدائية والمؤذية لبقية دول المنظمة^{٥٩}.

لقد كانت، وما زالت، المنظمات الدولية والإقليمية ساحة لمعاقبة بعض الدول من جانب بعد وحدات النظام الدولي الأخرى، حيث يمتلئ السجل التاريخي كما يتبين من تحليل وقائع العلاقات الدولية كيف قامت القوى الدولية باستغلال المنظمات الدولية كوسيلة لفرض هيمنتها على النظام الدولي من جانب، ومعاقبة وعزل الأطراف الدولية المناوئة. كذلك كان الأمر ساريًا على مستوي النظم الدولية الفرعية (الإقليمية وشبه الإقليمية) مثل الشرق الأوسط، حيث تم توظيف المنظمات الإقليمية في الصراع على الهيمنة والسيطرة على الإقليم منذ سبعينات القرن الماضي. هكذا كان الحال مع مصر منذ توقيعها لاتفاقية السلام مع إسرائيل في ١٩٧٨، حيث تم معاقبة مصر في أروقة المحافل الدولية والإقليمية مثل «جامعة الدول العربية» و«منظمة التعاون الإسلامي» و«منظمة دول عدم الانحياز»

الحفاظ عليها رغم كل الاختلافات والتباين في وجهات النظر أو في الرؤى بين البلدين. كذلك، لم يعلن أي طرف من أطراف الأزمة الخليجية رفضها أو عدم تعاونها وتجاوبها مع جهود الوساطة، سواء الخليجية (الكويتية ثم العمانية) أو الدولية، ولم تطالب أي من هذه الدول امتناع هؤلاء الوسطاء عن القيام بدورهم ومحاولة التدخل لحلحلة الأزمة ومحاولة إيجاد مخرج منها يحقق مصالح جميع الأطراف. مثل هذه المؤشرات تشير إلى أنّ دول الحصار ما زالت تعمل على الضغط على الدوحة، وليس لديها النية للتصعيد وتضييق الخناق على قطر، أو محاولة كسرها أو تدميرها، حتى الآن على الأقل^{٥٩}.

السيناريو الثاني: تجميد عضوية قطر أو طردها من عضوية المنظمة

مع استمرار التعنت القطري (من وجهة نظر دول الحصار) واستمرارها في انتهاج نفس السلوكيات والسياسات العدائية والمهتدة لأمن واستقرار دول ومجتمعات الخليج العربي، وضربها لكافة جهود الوساطة الخليجية (الكويتية والعمانية) بعرض الحائط، فإنّ دول المقاطعة الخليجية الثلاثة قد تلجأ إلى طلب

^{٥٩} الجبير: الإجراءات اتخذت ضد قطر لمصلحتها. سكاى نيوز، (١٦ يونيو ٢٠١٧). متاح على الرابط الإلكتروني التالي <https://www.skynewsarabia.com/middle-east/957461-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A8%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%95%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA-%D8%B6%D8%AF-%D9%82%D8%B7%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D9%84%D8%AD%D8%AA%D9%87%D8%A7>

^{٥٠} البحرين تقترح تجميد عضوية قطر في مجلس التعاون الخليجي. بي بي سي عربي، (٣٠ أكتوبر ٢٠١٧). متاح على الرابط الإلكتروني التالي <http://www.bbc.com/arabic/middleeast-41801192>

الحفاظ على وجود المنظمة ككل (منطق التضحية بعضو من أجل مصلحة الآخرين)، خاصة وأن موقف الدوحة التفاوضي سيكون ضعيفاً للغاية بسبب رفضها المستمر لجهود الوساطة والمصالحة من جانب بقية دول المنظمة التي اختارت البقاء على الحياد في هذه الأزمة حفاظاً على الوحدة الخليجية. وطبقاً لهذا السيناريو، سوف تستمر دول المقاطعة الخليجية (وستنضم إليهم الكويت وعمان في حال الموافقة على تجميد أو طرد قطر من عضوية المنظمة) في فرض مقاطعتها على قطر، دون فرض عقوبات جديدة أو وضع ضغوط على الدوحة، حيث سيستمر وجود منظمة «مجلس التعاون الخليجي» بدون قطر (١-٦).

رغم أن هذا السيناريو وارد وقوعه للغاية، إلا أنه يظل خياراً سيئاً ومضراً (بل وحزيباً من وجهة نظر المؤيدين للتجربة التكاملية والتعاونية الخليجية)، ونزید أنه لن يحل أي من الأزمات والخلافات الخليجية البينية، بل قد يؤدي في ظل سوء الإدارة الإعلامية للأزمة الخليجية إلى تعقيد الأمور وزيادة الشقاق الخليجي - الخليجي، وحث الدوحة على الارتقاء أكثر وأكثر في أحضان القوى الإقليمية المناوئة (إيران وتركيا) مثلما حدث عندما أعلنت وسائل إعلام سعودية عن اعتزام المملكة حفر قناة مائية بين قطر والسعودية وقيام

«الأمم المتحدة» بصورة أقل من أجل عرقلة مصالحها الوطنية وفرض العزلة الدولية والإقليمية عليها لمدة سبع سنوات عجاف أو أكثر (١٩٧٩-١٩٨٧). كذلك كان الحال مع نظام «صدام حسين» عندما أقدم على محاولة احتلال الكويت في الثاني من أغسطس/ آب ١٩٩٠، ومع بعض النظم التي أيدت هذه المحاولة، مثل نظام «علي عبد الله صالح» في اليمن، ومنظمة التحرير الفلسطينية بقيادة «ياسر عرفات».

من وجهة نظر دول الحصار الخليجية، فإن استمرار التعنت القطري واستفزازها وتهديدها المستمر لدول الخليج العربية، مثلما حدث مؤخراً من توارد الأنباء عن تهديد بعض المقاتلات الجوية القطرية لسلامة بعض الطائرات المدنية الإماراتية والبحرينية للمرة الثالثة خلال شهر، وادعاء قطر بقيام الإمارات أيضاً بذلك من قبل^٥، وهي الاتهامات التي أنكرتها قطر تماماً، أو استمرار الحملات الإعلامية والفضائية وتوجيه الاتهامات المتبادلة بين الطرفين، يجعل دول الحصار أكثر تعنتاً وتصميماً على تنفيذ مطالبها ورضوخ قطر لها.

يظل هذا السيناريو مرجح للغاية، خاصة وأنه قد ينظر إليه باعتباره بديلاً مقبولاً من أجل

^٥ مقاتلات قطرية تعترض طائرة إماراتية ثانية بأجواء البحرين. العربية نت، (١٥ يناير ٢٠١٨). متاح على الرابط الإلكتروني التالي <http://ara.tv/8hjnt>

تغيير سياساتها وسلوكياتها المضرة بأمن واستقرار دول الخليج والدول العربية الأخرى.

طبقاً لهذا السيناريو، اقترح بعض الكتاب (مثل الباحث الإماراتي الدكتور «عبد الخالق عبد الله») دعوة كل من الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، ومملكة البحرين، ومن الممكن أن تنضم إليهم الكويت لاحقاً، بالإعلان عن قيام اتحاد بينها من أجل الاستعاضة عن الجمود والهزال الشديد الذي باتت عليه منظمة «مجلس التعاون الخليجي». كما اقترح أيضاً ضم كل من جمهورية مصر العربية لهذا التجمع/المنظمة، بل وحتى الولايات المتحدة، وإللال اللقاءات الأمريكية - السعودية - الإماراتية محل القمم الأمريكية - الخليجية السابقة. مثل هذا التجمع سيكون أكثر مرونة وديناميكية في مواجهة قطر وغيرها من القوى المهددة للأمن الاستراتيجي الخليجي والعربي في المستقبل^{٥٣}.

إنّ المشكلة مع قطر من وجهة نظر دول الحصار الخليجية «صغيرة جداً جداً»^{٥٤} ولا

المملكة بملء هذه القناة بأسماء متوحشة (البيرانا) وبالنفائيات النووية^{٥٢}. مثل هذه الأخبار (والإشاعات) من شأنها زرع الفتنة والكراهية والإضرار بالعلاقات بين الشعوب وبمستقبل الخليج. ولا نبالغ بالقول إنّها ستسهم في زرع إيران وتركيا في عقر دار الخليج، حيث ستري قطر وقتها أنه من حقها الشرعي حماية نفسها من مثل هذه المشاعر العدوانية والتهديدات التي تبثها وسائل الإعلام الخليجية ضدها.

السيناريو الثالث: إقامة منظمة إقليمية «خليجية» جديدة

في حال تعثر إدارة الأزمة، إما بسبب التعنت وتجر المواقف من جانب أطراف الأزمة، أو فشل كافة جهود الوساطة، وعدم موافقة كل من الكويت وسلطنة عمان على اقتراح دول الحصار الخليجية بتجميد أو طرد قطر من عضوية مجلس التعاون، فإن البعض قد اقترح تكوين منظمة إقليمية جديدة تكون بديل عن منظمة «مجلس التعاون الخليجي» تمتلك من القوة والإرادة ما يؤهلها لإجبار قطر على

^{٥٢} Jane Dalton: Saudi Arabia mulls plans to turn Qatar into island by building canal along border and dumping nuclear waste there". The Independent, (April 10, 2018). Available at: <https://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/saudi-arabia-qatar-latest-updates-military-base-nuclear-dump-oil-gas-uae-a8296026.html>

^{٥٣} نشر هذا الاقتراح على الحساب الالكتروني للدكتور عبد الخالق عبد الله على موقع تويتر https://twitter.com/abdulkhaleq_uae?lang=ar

^{٥٤} ولي العهد السعودي: مشكلة قطر صغيرة جداً جداً . العربية نت، (٢٧ أكتوبر ٢٠١٧). متاح على الرابط الالكتروني التالي لا نريد تغيير نظام الدوحة وقضية قطر صغيرة جداً. سي ان ان عربي، (7 نوفمبر 2017). متاح على الرابط: CNN حصرها.. الجبير لـ z <https://arabic.cnn.com/middle-east/2017/11/07/me-071117-aljubair-qatar-crisis> الالكتروني التالي

الخطر العراقي، وعدم التوافق الخليجي مع الدول الأخرى من جهة أخرى، ومن جهة ثالثة هيمنة العلاقات الأمريكية - الخليجية على سياساتها الأمنية والدفاعية وتفضيلها الارتكاز على الأطراف الدولية الكبرى الخارجية في ما يتعلق بمسائل الأمن والدفاع.

إنّ احتمالية ومدى جدية إقدام دول الحصار الخليجية على الدفع والمضي قدماً في مثل هذا السيناريو سيحدد من قدرة قطر على المناورة، وسيشكك في جدوى استمرارها في انتهاج نفس السياسيات والسلوكيات، وهو الأمر الذي قد يدفعها للتراجع قليلاً. إلا أنّ احتمالية إقدام قطر على ذلك أيضاً تظل غير أكيدة في ظل غياب المعلومات الكاملة والحالة الضبابية التي تغلّف المشهد السياسي والدبلوماسي الراهن.

في حال اقدم دول «مجلس التعاون» على تنفيذ مثل هذا السيناريو/الخيار، فإنها بذلك ستكون بمثابة إعلان الحرب على قطر وزيادة الاستقطاب في منطقة الخليج والمنطقة العربية بوجه عام. حيث سينبثق عن تكوين مثل هذا التحالف تجمعات أو تحالفات مضادة، سيدفع بقطر لإقامة تجمع/تحالف مماثل مع كل من تركيا وإيران، وهو الأمر الذي سيسهم في بزوغ حرباً باردة جديدة إلى جانب سباق

وزن لها على المستوى الدولي أو الإقليمي. فعند سؤاله عما إذا كان قد تم مناقشة الأزمة الخليجية - القطرية خلال القمة العربية الأخيرة (أبريل/نيسان ٢٠١٨)، ردّ وزير الخارجية السعودي بأن «ليس لقطر وزن لتحتل أجندة الاجتماع العربي»^{٥٥}. مثل هذه التصريحات تعكس الرؤية السعودية - الإماراتية للدور القطري في المنطقة، وكيف أنه بلا حيثية أو وزن حقيقي حتى يؤثر على فعالية ونجاعة محاولات ومسااعي فرض الأمن والاستقرار والسعي لإعادة تشكيل المنطقة بدونها. فدور قطر طبقاً لهذه الرؤية لا يتعدى دور «صانع المشاكل» أو «المخرب» وهو دور طفولي لا يحتاج لوزن سياسي واستراتيجي كبير للقيام به، بل كل ما يحتاجه هو أموال كثيرة للإنفاق على «المخربين» وهو أكثر ما تمتلكه قطر، ولا تمتلك غيره^{٥٦}.

تبدو احتمالات لجوء دول الخليج لمثل هذا السيناريو، رغم جاذبيته، مستبعد وغير مرغوب فيه. فتجارب وذكريات دول الخليج في التحالف مع دول من خارج منظومة الخليج غير سارة ولم تنتهي بشكل جيد. ولعل المثال الجلي لذلك هو الاتحاد العربي وقت أزمة احتلال العراق (٢٠٠٦) والذي ضم إلى جانب دول «مجلس التعاون الخليجي» كل من مصر وسوريا، إلا أنّ نهاية هذا التحالف «الوقتي» جاءت سريعة بانقضاء

^{٥٥} بسام رمضان: «الجبير: قطر ليست جدول أعمال القمة لأنها قضية صغيرة». المصري اليوم، (١٥ أبريل ٢٠١٨). متاح على الرابط الإلكتروني التالي <http://www.almasryalyoum.com/news/details/1281788>

^{٥٦} قطر.. كيف طالت أياديها عشرات الدول بالتدخل والتخريب. العربية نت، (٢٣ يونيو ٢٠١٧). متاح على الرابط الإلكتروني التالي <http://ara.tv/bn9u6>

محمد بن راشد من حياة السجن والتعذيب التي لاقتها من والدها، أو قيام ولي عهد أبوظبي بحبس أخيه الأكبر حاكم الإمارات رهن الإقامة الجبرية عبر منصات اعلامية قطرية، وغيرها من هذه الأخبار المفبركة والإشاعات التي تضر جدًّا بالعلاقات الإنسانية بين الشعوب الخليجية، المعروفة بطبعتها المحافظ والأبوي، خاصةً في كل ما يتعلق بأمور الحكام أو العائلة أو القبيلة.

من ناحية أخرى، وفي سبيل كل طرف للعمل على إثبات التهم الموجهة للطرف الآخر، تلجأ هذه الدول إلى مؤسساتها الدبلوماسية والاستخباراتية وتحثها على فضح ممارسات ومخالفات هذا الطرف أو ذلك في ما يتعلق بالمسائل السياسية أو الاقتصادية أو الدبلوماسية، بالصورة التي تؤدي إلى تشويه والإضرار بمكانته وصورته الدولية، مثلما فعلت قطر بتسريبها لوثائق مأخوذة من البريد الإلكتروني لسفير الإمارات في واشنطن «يوسف العتيبة»، يحرّض فيها على الدول الأخرى مثل السعودية وتركيا، ويكشف التعاون الإماراتي - الإسرائيلي^{٥٧}؛ أو تعاونها من أجل الكشف عن دور الإمارات في الإضرار بالولايات المتحدة والتلاعب والتعدي على القانون الأمريكي أو كشف ضغوطها لطرده وزير الخارجية الأمريكية «تيلرسون»،

تسلح في منطقة الخليج (المتوترة أصلاً)، مما سيزيد من تعقيد الأمور. ويمكن في هذه الحال أن تقع هذه الدول ضحية لحساباتها الخاطئة، بما يؤدي لوقوع اشتباكات عسكرية قد تتصاعد لحافة الحرب، وهو بالتأكيد جل ما تحاول دول الخليج الحيلولة دونه.

السيناريو الرابع: تفكيك أو حل منظمة «مجلس التعاون الخليجي»

هذا السيناريو يمثل ما يعرف بـ «أسوأ الاحتمالات». فمع استمرار الأزمة ودخولها عامها الثاني دون وجود مؤشرات للحل أو حتى للمرونة بين الدول المتورطة فيها، ومع استمرار الحملات الإعلامية العدوانية والهجومية والتلاسن بين القادة والجماهير على منصات التواصل الاجتماعي، وكثرة الاشاعات والتسريبات عن أسرار الحياة السياسية والاقتصادية بين قطر ودول الحصار، التي تزداد وطأتها مع تعقد الأزمة ونجاح بعض الأطراف في تحقيق مكاسب وقتية، بما يدفع بالأطراف الأخرى لتصعيد لهجة الهجوم واللجوء لما يعرف بأسلوب «الضرب تحت الحزام»، كاتهام أمير قطر بالتورط في جرائم قتل لأفراد من عائلته، أو تسريب شرائط جنسية لحاكم قطر ولبعض أفراد أسرته، أو نشر أخبار عن هروب إحدى كريمات حاكم دبي

^{٥٧} أبرز تسريبات بريد السفير الإماراتي بواشنطن. الجزيرة نت، (٤ يونيو ٢٠١٧). متاح على الرابط الإلكتروني التالي <http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/6/4/%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D8%B2-%D8%AA%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%81%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A-%D8%A8%D9%88%D8%A7%D8%B4%D9%86%D8%B7%D9%86>

المجلس التعاون بمثابة إطلاق رصاصة الرحمة على ما يعرف بـ «الشعب الخليجي» أو «الشخصية الخليجية». كما أنه يعتبر تصعيداً مبكراً جداً للأزمة مازالت رغم كل هذه التعقيدات والضغائن الموجودة بين القيادات الشابة الصاعدة في هياكل السلطة في دول الخليج (الإمارات والسعودية وقطر) مجرد أزمة بين توجهات متباينة وربما حتى تكون متناقضة، لكنها بالأساس خلاف حول من له اليد العليا في تمديد والعمل على استدامة ما يسمى بـ «اللحظة الخليجية» أو «العصر الخليجي» في السياسة العربية الراهنة^{٥٩}. فالدول الثلاثة لا تختلف على أن القيادة السياسية والاقتصادية والدبلوماسية في المنطقة العربية الآن هي في منطقة الخليج العربي.

وذلك بغرض الحصول على التأييد الأمريكي لمواقفها في الأزمة^{٥٨}. مثل هذه السلوكيات والأساليب قد تدفع بقيادة دول «مجلس التعاون» إلى التفكير في تفكيك منظمة «مجلس التعاون الخليجي» والإبقاء فقط على العلاقات الثنائية والحفاظ على علاقات الجيرة الطبيعية، أو البحث عن إطار مؤسسي جديد للتعاون الخليجي، أو بالأدق التعاون بين «أصدقاء اليوم» في الخليج.

هذا السيناريو (الكارثي من وجهة نظرنا) مستبعد وغير واقعي. فالتجربة الاقتصادية والاعتماد المتبادل الذي تراكمت آثاره وتجلت في كافة أوجه الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والثقافية والإنسانية بين دول «مجلس التعاون الخليجي» وشعوبها سيجعل من قرار مثل إلغاء وإنهاء منظمة

التجربة الاقتصادية والاعتماد المتبادل بين دول «مجلس التعاون الخليجي» وشعوبها سيجعل من قرار مثل إلغاء وإنهاء منظمة المجلس التعاون بمثابة إطلاق رصاصة الرحمة على ما يعرف بـ «الشعب الخليجي»

^{٥٨} تسريبات تكشف حملة لمقربين من الإمارات للإطاحة بوزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون. بي بي سي عربي، (٦ مارس ٢٠١٨). متاح على الرابط الإلكتروني التالي

<http://www.bbc.com/arabic/middleeast-43298863>

^{٥٩} عبد الخالق عبد الله: «اللحظة الخليجية في التاريخ العربي المعاصر: كيف أصبحت ست دول خليجية مركز الثقل العربي». (بيروت: دار الفارابي، ٢٠١٨).

وبين دول الخليج الثلاثة ومصر هو أداة للصراع ولتوازن القوى في المنطقة، حيث تسعى هذه الدول لحصر قطر وراء حدودها وتقليص نفوذها وتأثيرها السياسي والدبلوماسي والاقتصادي الإقليمي، وهو الأمر الذي تراه قطر ظلماً وتعدّيًا على حقها الطبيعي في التحرك دوليًا بما يخدم مصالحها القومية ويوسع دائرة نفوذها. فالأزمة من وجهة نظر قطر هي أزمة تنافس على النفوذ والتأثير الإقليمي وإعادة تشكيل المنطقة في المرحلة الراهنة، إذ ترفض أبوظبي والرياض التحرك القطري المنفرد بعيدًا عن سيطرتهم وسطوتهم وتصوراتهم عن مستقبل المنطقة. من ناحية أخرى، ترى قطر أنّ المطالب الثلاثة عشر التي طرحتها دول الحصار مبالغ فيها وغير واقعية بالمرّة، بل والمقصود منها إنهاء الدور القطري وحصر قطر داخل حدودها الوطنية والتحكم بقرارها السيادي وسياساتها الخارجية من قبل جيرانها، وهو الأمر الذي يبدو أنّ الدوحة مستعدة بجديّة للقتال دفاعًا عنه، ولا رغبة لديها في الوقت الراهن للتسليم للمطالب السعودية - الاماراتية، خاصةً وأنها بدت مستعدة لمواجهة عواقب الحصار الاقتصادي نتيجة امتلاكها للموارد المالية وشبكة العلاقات الدولية والإقليمية التي ستساعدتها على تخطي تبعات الحصار وإيجاد بدائل

إنّ جوهر استمرار الأزمة الخليجية يتمحور حول امتناع دول المقاطعة الأربعة (والخليجية بالذات) عن التواصل أو فتح قنوات للتواصل مع قطر، وهي في دفاعها عن مواقفها هذه تتهم قطر بالتعنّت والعجرفة وعدم المبالاة بالمطالب العربية التي طلبتها منها من أجل الحفاظ على أمنها واستقرارها وتحقيق المصالح العربية المشتركة، بغضّ النظر عن الاختلافات الطبيعية والمنطقية في التوجهات والتصورات لدى كل دولة. إلا أنّ موقف قطر المتشدد، من وجهة نظر الرباعي العربي، يجعلهم هم الآخرين بدورهم متشددين في ضرورة الالتزام بالإقلاع عن السياسات التخريبية والعداوية التي تنتهجها قطر نحوهم، وبما تبثه المنصات الإعلامية القطرية من أخبار كاذبة وتلفيقات وتشويه للدول العربية الأخرى، وطرد وتسليم الشخصيات التي صنفتها دول الحصار بالإرهابيين وطردهم خارج قطر والتوقف عن مساندة الجماعات المتطرفة والميليشيات المسلحة، حيث مازالت الدول الأربعة ترى في هذه المطالب شرط أساسي وحتمي قبل الحديث عن أي مساعٍ للوساطة أو لإدارة الأزمة وانهاؤها.

أما قطر، فمن جانبها، مازالت تنكر كافة الاتهامات الموجهة إليها من قبل الدول الأربعة، وترى باختصار أنّ جوهر الأزمة بينها

قطر وتقزيمها. ربما يكون ذلك ليس فقط ردًا على دعاوي تفكيك منظمة «مجلس التعاون الخليجي»، بل يمكن أن يكون دافعًا للانتقال بالمنظمة إلى مرحلة التحالف أو الوحدة الخليجية الكاملة، كما تمنى وسعي الرعيّل الأول من القيادة الخليجية في مايو/أيار ١٩٨١. ولا يوجد مستحيل في السياسة الدولية. فلا أعداء دائمين، ولا أصدقاء، وحدها المصالح هي الدائمة. الأزمة هنا بالأساس هي أزمة تحديد ماهية مصالح دول الخليج العربية في المنطقة، وكيف السبيل لتحقيقها.

أخرى، ولو مكلفة من النواحي السياسية والاقتصادية والأمنية في المستقبل.

باختصار، إنّ الخلاف الخليجي يدور حول من يقود هذه القاطرة من بين الثلاثة. وإذا ما تم التوصل لصيغة تشاركية أو توافقية ما حول هذه الاشكالية، وإقناع قطر بالانضمام للرؤية السعودية - الإماراتية لمستقبل المنطقة والنأي بنفسها عن التغريد منفردة بعيدًا عن السرب الخليجي، وتخليهما - بالمقابل - عن المساعي (غير الواقعية والمضرة حقيقة بالنفوذ الخليجي في التحليل الأخير) لتحجيم

إنّ الخلاف الخليجي يدور حول من يقود القاطرة



The Asfari Institute for Civil Society and Citizenship
معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة
www.activearabvoices.org